A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/46/557/Add.2
21 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

DEC 3 1991

الدورة السادسة والاربعون
البند ٨٤ (ب) من جدول الأعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث : البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

المساعدة المقدمة لتعمير لبنان وتنميته

تقرير الأمين العام

إضافة

المرفق

التقرير الختامي لبعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات إلى لبنان لتقدير الاحتياجات ، من ١٥ إلى ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩١

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ١٠	٣
ثانيا - صورة عامة	١١ - ٤٤	٦
ألف - فترة ما قبل الحرب	١١ - ١٤	٦
باء - فترة الحرب ، ١٩٧٥ - ١٩٩٠	١٥ - ٣١	٧
جيم - الحالة الراهنة	٣٢ - ٤٤	١١

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ثالثا - الأولويات والاستراتيجيات الوطنية	٤٥ -٧٤	٢٠
ألف - الأولويات الوطنية	٤٥ -٥١	٢٠
باء - الاستراتيجيات الوطنية	٥٢ -٧٤	٢١
رابعا - تقدير الاحتياجات	٧٥ -١٥٥	٢٧
ألف - مقدمة	٧٥ -٨٠	٢٧
باء - المساعدة الطارئة	٨١ -٨٦	٣٠
جيم - الهياكل الأساسية والخدمات	٨٧ -١٠٦	٣٣
دال - التنمية الاجتماعية والبشرية	١٠٧-١٣٦	٤٠
هاء - التخطيط الوطني والادارة المدنية	١٢٧-١٣٤	٤٦
واو - الانعاش الاقتصادي	١٣٥-١٥٥	٤٩
خامسا - تكلفة الاحتياجات	١٥٦	٥٧
سادسا - الاستنتاج	١٥٧-١٦١	٥٩

التذييلات

١ -	اختصاصات البعثة ، الحالة الراهنة	٦٣
٢ -	لبنان : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية الأخيرة	٧٧

أولا - مقدمة

١ - يمثل النزاع الاهلي بالنسبة إلى اللبنانيين ١٦ عاما من الفرص الضائعة والمعاناة الإنسانية التي يكاد يكون من غير الممكن تصورها . ويقدر عدد الاشخاص الذين قتلوا بأكثر من ٠٠٠ ١٥٠ شخص ، وعدد الجرحى والمصابين بعجز دائم بمئات الالوف . واليوم يقف لبنان ، اقتصادا ومجتمعا ، وقد حطمه استمرار الصراع . وهناك عشرات الالاف من اللبنانيين العاطلين عن العمل ، بينما يوجد جيل جديد بأكمله لم يعرف لبنان قط في حالة سلم . وعلى الرغم من ثقة الشعب اللبناني بقدرته على بناء وطنه ، فإنه بحاجة إلى الاعتماد على استثمار خارجي أولي للشروع في عملية التعمير .

٢ - ومنذ البداية ، كان المجتمع الدولي مستعدا ليكون شريكا في تعمير لبنان . وقد دعت الجمعية العامة في العديد من قراراتها منذ عام ١٩٧٥ إلى اتخاذ إجراء دولي للمساعدة في تعمير لبنان وتنميته . ويطلب القرار الاخير رقم ٣٣٥/٤٥ لعام ١٩٩٠ إلى الامين العام مواصلة جهوده وتكثيفها من أجل حشد كافة المساعدات الممكنة ضمن نطاق منظومة الامم المتحدة لمساعدة لبنان في الجهود التي يبذلها من أجل التعمير .

٣ - ونظرا للحالة الامنية السائدة ، فقد اقتصرت استجابة الامم المتحدة حتى شهر أيار/مايو ١٩٩١ ، بالضرورة ، على المساعدة الطارئة والإنسانية التي وفرتها له بضعة من وكالات الامم المتحدة وبرامجها ، وبشكل رئيسي منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ووكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) ، وبرنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية . وقد وفرت له هذه الوكالات التي غالبا ما كانت تعمل في مناطق صراع خطرة ، خدمات تستحق الإعجاب وذلك بتأمينها المساعدات الإنسانية الاساسية لاضعف المجموعات السكانية في لبنان . ونظرا للمخاطر البالغة المنطوية على ذلك ، فقد وضعت قيود شديدة على سفر جميع موظفي الامم المتحدة الدوليين إلى لبنان باستثناء أكثرهم ضرورة .

٤ - إن اتفاق تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ التاريخي ، الذي توصلت إليه الجمعية الوطنية اللبنانية في الطائف ، وإعلان الجيش اللبناني وقف القتال في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠ ، وبسط الحكومة سلطتها بانتظام على معظم مناطق البلد ، كلها قد اتاحت

للأمم المتحدة فرصة الاستجابة إلى احتياجات لبنان على نحو أكمل . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ أبلغت الحكومة اللبنانية الأمين العام للأمم المتحدة نجاحها في بسط نفوذها على منطقة بيروت الكبرى ، وطلبت من الأمم المتحدة مساعدتها في مهمة إعادة التأهيل والتعمير . وفي أعقاب هذه التطورات وتطورات أخرى ، أوفدت الأمم المتحدة بعثة ميدانية في مهمة أمنية إلى لبنان في أيار/مايو ١٩٩١ نجم عنها تخفيض معدل تصنيف الأمم المتحدة لمستوى الأمن في لبنان ، على نحو سمح بإعادة تنشيط جهود الأمم المتحدة للتعمير والتنمية .

٥ - واستنادا إلى ما ذُكر أعلاه ، وإلى قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٣٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، فضلا عن القرارات السابقة الصادرة بشأن تقديم المساعدة في تعمير لبنان وتنميته ، قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة السيد رونالد ي. سبيرز ، بوصفه منسقا لبرنامج الأمم المتحدة على نطاق المنظومة للمساعدة في تعمير لبنان وتنميته ، بإيفاد بعثة ميدانية مشتركة بين الوكالات إلى لبنان لتقدير الاحتياجات ، وذلك للاضطلاع بمهمة تقدير احتياجات تعمير لبنان وتنميته . وسيكون هذا التقدير الوارد في التقرير التالي (بما في ذلك ملاحظات رئيس وزراء إيطاليا الأسبق بنيتو كراكسي حول زيارته إلى لبنان بين ٩ و ١٠ حزيران/يونيه (١٩٩١) أساسا للنداء الذي يعتزم الأمين العام للأمم المتحدة توجيهه إلى المجتمع الدولي .

٦ - وقد رأس البعثة الدكتور محمد أ. نور المسؤول الإداري المساعد والمدير الإقليمي بالمكتب الإقليمي للدول العربية وأوروبا ، وكانت تتألف من متدوبي ١٤ وكالة هي : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الطيران المدني الدولية ، ومنظمة العمل الدولية ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي . كما شارك في أعمال البعثة خبراء من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، وإدارة الأمم المتحدة للتعاون التقني لأغراض التنمية ، ومكتب تنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته . وترد رفق التذييل - ١ إيضاحات عن فترة عمل البعثة وتشكيلها وبرنامج عملها .

٧ - وقد توفرت للبعثة بالتعاون الوثيق مع مرتكزها في لبنان وهو مجلس الإنماء والإعمار ، جميع وسائل الاتصال بكافة الهيئات الحكومية فضلا عن ممثلي القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية . وتم التنسيق بشكل وثيق للغاية مع جميع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها المتواجدة في لبنان ، وكذلك مع مركز الأمم المتحدة للإعلام ، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين . كما اتيحت للبعثة فرصة إجراء زيارات ميدانية مكثفة ومشاهدة مدى الدمار الذي أحدثته الحرب وآثارها على شعب لبنان ، عن كثب .

شكر وتنويه

٨ - التقت البعثة بكل من الرئيس السيد إلياس الهراوي ، ورئيس الوزراء السيد عمر كرامي ، ورئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني ، وعدد من الوزراء الآخرين . وتود البعثة أن تُعرب لهم عن بالغ امتنانها وتقديرها لما لقوه منهم من توجيه ودعم .

٩ - كما تود البعثة توجيه الشكر إلى مختلف المدراء العامين والموظفين الحكوميين فضلا عن ممثلي القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على نظراتهم الصريحة والمفيدة للغاية بشأن لبنان . وتود البعثة بشكل خاص الإعراب عن عظيم تقديرها وشكرها لرئيس مجلس الإنماء والإعمار السيد الفضل شلق ، ولمجلس ادارته ، ونواب رئيسه وأمينه العام ، الذين ما كان بالإمكان إنجاز عمل البعثة خلال الجدول الزمني الضيق الموضوع لولا التزامهم الواضح وتعاونهم الكامل . ونحن نعرب لهم ولزملائهم عن شكرنا الخالص للساعات الطوال التي قضوها في تنظيم برنامج شامل ، ولمساعدتنا في إنجاز مهمتنا . بيد أننا نؤكد على أن جميع الآراء التي تم الإعراب عنها في هذا التقرير هي بمجموعها آراء البعثة ، ونحن على استعداد لقبول كامل المسؤولية عن هذه الآراء فضلا عن محتوياتها .

١٠ - وأخيرا ، تود البعثة أن تُعرب عن امتنانها للترحيب الحار الذي قوبلت به والمساعدة الكريمة التي حظيت بها من اللبنانيين من كافة قطاعات المجتمع ، الذين ساعدوا البعثة على التعرف عن كثب على جذور التحديات الاجتماعية والاقتصادية العميقة المعقدة التي تواجه لبنان اليوم . ولعل طاقتهم وحماسهم اللامحدود أفضل مؤشر على أن لبنان هو ، بالفعل ، في سبيله إلى استرداد عافيته .

ثانيا - صورة عامة

ألف - فترة ما قبل الحرب

١١ - بعد أن نال لبنان استقلاله في عام ١٩٤٣ اختار لنفسه نظاما ديمقراطيا مفتوحا يرتكز على اقتصاد سوقي حر ، يتسم باحترام الملكية الخاصة وبتعزيز المبادرة الفردية وبالاقتصاد الحر . وقبيل عام ١٩٧٥ شهد البلد بوجه عام مستويات عمالة مرتفعة ونموا حقيقيا كبيرا في الناتج المحلي الاجمالي تجلى في متوسط معدل نمو سنوي قدره ٥,٨ في المائة في خلال هذه الفترة ومعدل رائع قدره ٧,٣ في المائة في خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٣ . وبنهاية عام ١٩٧٣ كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ١٠٢١ من دولارات الولايات المتحدة ، وكان السكان اللبنانيون يتمتعون بمستوى مرتفع نسبيا من الرفاهية الاقتصادية والمادية .

١٢ - وأدى الاستقرار السياسي والنظام السوقي الحر غير المقيد والظروف الاقليمية المؤاتية المحيطة باقتصادات النفط المزدهرة في دول الخليج العربي ، مجتمعة ، الى نشاط محلي مزدهر في لبنان . وأصبح قطاع الخدمات المتمثل في التجارة والسياحة والمالية ذا أهمية خاصة ، وبرز لبنان كمركز اقليمي مفعم بالحيوية في مجالي التمويل والصيرفة ، وصار يجتذب رؤوس الاموال العربية فضلا عن آلاف السياح . وفي خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٥ كانت الميزانية الوطنية متوازنة ، وكان ميزان المدفوعات يولد فوائض ، وكانت العملة الوطنية قوية .

١٣ - وعلى الرغم من هذا النجاح الاقتصادي كانت هناك دواعي للقلق . فإن تنمية البلد الاولى لم تتبع استراتيجية محددة بوضوح ، وكان لبنان يفتقر الى سياسة اقتصادية اجتماعية محلية مناسبة ، وكان النمو خاليا الى حد بعيد من مضمون اجتماعي . وكان الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية وأوجه تباين كبيرة : فكان قطاع الخدمات يسيطر على الاقتصاد ، فقد كان يمثل ٦٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٣ لكنه كان يعتمد اعتمادا كبيرا على الاقتصاد الاقليمي ، وكان النمو والتنمية في منطقة العاصمة لا يتناسب مع ما كانا عليه في المناطق الاخرى ، وكانت هناك أوجه عدم مساواة في توزيع الدخل والثروة . وكان القطاع العام يؤدي دورا صغيرا فيما يتعلق بالسياسة الانمائية وإعادة توزيع الدخل وسياسات التعويض .

١٤ - وعلى الرغم من ذلك كان لبنان في منتصف السبعينات يسير بخطى ثابتة على طريق التنمية القابلة للإدامة . بيد أن هذه المسيرة توقفت بسبب الصراع العنيف الذي اندلع في نيسان/ابريل ١٩٧٥ .

باء - فترة الحرب ، ١٩٧٥ - ١٩٩٠

١٥ - سببت حرب ١٩٧٥ - ١٩٧٦ التي استمرت عامين خسائر كبيرة في الأرواح ودمارا ماديا كبيرا . وأصيب المركز التجاري في مدينة بيروت بضربة قاصمة عطلت الاقتصاد القومي وحدث انخفاض حاد في القيمة الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي وغيره من مؤشرات النشاط الاقتصادي في خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، وحدث عجز في ميزان المدفوعات في عام ١٩٧٦ .

١٦ - وبحلول عام ١٩٧٧ بدا أن القتال قد انتهى وشرعت الحكومة في خطط للتعمير بإنشاء مجلس الانماء والإعمار . وعهد الى هذا المجلس الذي أنشئ بمرسوم رسمي بمسؤولية التخطيط للتعمير والتنمية في لبنان وتنسيقهما وتمويلهما وتنفيذهما . واضطلع بتقييم ووضع مشروع للتعمير مدة سبع سنوات وتبلغ قيمته ٧,٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة (بأسعار عام ١٩٧٨) . وبدأت الحكومة في حشد المساعدة المالية والتقنية لهذا الغرض ، وشرعت في بذل جهود لإصلاح الهياكل المادية والاجتماعية .

١٧ - ولسوء الحظ لم تتحقق هذه الأهداف ، حيث استمر عدم الاستقرار نتيجة لاستئناف القتال فقد استمرت القلاقل بشكل متقطع ومتفرق واستمر القتال في مناطق معينة طوال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ وأسفر ذلك عن مزيد من المعاناة والدمار . ومرة ثانية استطاع الاقتصاد على الرغم من هذا الصراع الداخلي أن ينتعش نتيجة للاحتياطيات الاقتصادية الكبيرة الموجودة في البلد والظروف الاقليمية المؤاتية بشكل فريد . وفي خلال هذه الفترة بلغ النشاط في مجالي الصيرفة والمالية مستويات لم يسبق لها مثيل ، وظل هناك فائض في ميزان المدفوعات .

١٨ - بيد أنه كان هناك تدهور اقتصادي لازدياد العجز العام والدين المحلي بصورة كبيرة من ٥٢ مليون ليرة لبنانية في عام ١٩٧٤ الى ٧ ٠٠٠ مليون ليرة لبنانية بحلول عام ١٩٨١ . كما ارتفع الدين الخارجي ارتفاعا كبيرا من ١١٣ مليون ليرة لبنانية في عام ١٩٧٤ الى ١٣٧ ١ ليرة لبنانية في عام ١٩٨١ . ومع ذلك كان الكثيرون يتوقعون أن تُحل الأزمة السياسية للبلد ، وأن يؤدي ذلك الى إعادة البناء وعودة التوازن في المالية الحكومية وتجدد الاستثمار والنمو الاقتصادي .

١٩ - وتغير جو التفاؤل هذا بالغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ الذي أسفر عن خسائر فادحة في الارواح وتدمير واسع النطاق للهياكل الاساسية المادية والممتلكات العامة والخاصة . وقدرت الخسائر في الفترة من حزيران/يونيه الى أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ببليونين من دولارات الولايات المتحدة . كما وجه الغزو ضربة شديدة الى الاقتصاد ، قللت من كفاءته ، وأدت الى نزوح جماعي .

٢٠ - ولم يستمر انفجار نشاط التعمير الذي حدث في النهاية في عام ١٩٨٣ إلا فترة قصيرة . فقد أدى عدم الاستقرار السياسي وعدم الامن الى فقدان الثقة ، وتدهور الظروف الاقتصادية وإصابة الحكومة بالشلل . وتعطلت مشاريع كثيرة كان قد شرع في تنفيذها بعد عام ١٩٨٣ ، وتوقفت تقريبا جميع أنشطة التعمير بحلول عام ١٩٨٧ .

٢١ - وأحدثت "حرب الجبل" التي اندلعت في عام ١٩٨٣ وانتفاضة بيروت الغربية التي حدثت في عام ١٩٨٤ ، وكلتاهما من آثار الغزو الاسرائيلي ، انقساما في سلطة الحكومة في شهر شباط/فبراير ١٩٨٤ . ومنذ هذه اللحظة حتى نهاية العقد بدأ يحل "منطق الحرب" ، وأصبحت المنازعات العنيفة والصراع في مناطق معينة هما القاعدة التي تؤثر على عدة مناطق ، على رأسها جنوب لبنان وبيروت الكبرى .

٢٢ - وتعجز الكلمات عن وصف ما حدث من الناحية الانسانية منذ تلك اللحظة حتى تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . فقد أدت الصراعات العنيفة إلى موجات من التدمير والتفكك والنزوح الجماعي والتشرد . ودفع البشر ثمنا رهيبا للعنف المحلي ومس ذلك كل أسرة لبنانية بطريقة أو أخرى ، سواء في أفرادها أو ماديا أو من هاتين الناحيتين . فقد بلغ عدد الجرحى والقتلى من اللبنانيين مئات الالاف وبلغ عدد اليتامى والمصابين بعجز عشرات الالاف . ودُمر تماما المركز التجاري لبيروت التي كانت مدينة حديثة مزدهرة ، ودمر معظم أحيائها السكنية . ودُمرت عدة مئات من القرى ، وفقد نحو ٩٠٠ ٠٠٠ شخص ديارهم وانضموا إلى جحافل المشردين المتزايدة .

٢٣ - ومن الناحية الاقتصادية أدى تدريجيا عجز البلد عن حل النزاع وتوفير الاستقرار إلى اضمحلال الثقة الى أن حدث انهيار اقتصادي شبه كلي . وبدأت سنوات من الانكماش الشديد . وولد انتقال السلطة من الهيئات الشرعية إلى الميليشيات المختلفة اقتصادا موازيا ترك الحكومة المركزية بدون رسوم جمركية أو إيرادات ضريبية ، إذ كانت التجارة المشروعة تجري من خلال موانئ دخول إلى لبنان غير خاضعة لسيطرة الحكومة . ونما بسرعة الانتاج والتوزيع غير المشروعين للمخدرات .

٢٤ - وأدى انعدام الدخل الضريبي وتزايد الانفاق الحكومي على الخدمات العامة والتدهور الشديد والمستمر في إدماج الناتج القومي الاجمالي إلى نمو سريع وغير محتمل في العجز في الميزانية الحكومية . وكان العجز العام يمثل نسبة متزايدة من المصروفات العامة ، فقد ازداد من ٧٠ في المائة في عام ١٩٨٢ إلى ما يتراوح بين ٨٥ و ٩٠ في المائة في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ . كما ازداد العجز العام بقيمته المطلقة من ٦,٦ بليون ليرة لبنانية في عام ١٩٨٢ إلى ١٣٥,١ بليون ليرة لبنانية في عام ١٩٨٧ ، ثم إلى ٥٢٥ بليون ليرة لبنانية بحلول عام ١٩٩٠ . وأصبحت مدفوعات الفائدة على العجز القومي وحدها أكبر بند في الميزانية في عام ١٩٨٥ ، وفاقت مجموع إيرادات الحكومة اعتبارا من تلك السنة .

٢٥ - وأدت هذه الاختلالات المالية المتزايدة بسرعة إلى تضخم جامح . وازداد اقتراض القطاع العام لتمويل الدين العام من ١٤ بليون ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٨٢ إلى ٥١٦ ١ ليرة لبنانية بنهاية عام ١٩٩٠ . وبدأ الاقتصاد في الاعتماد بشكل أكبر على التمويل الذي يقوم به المصرف المركزي ، إما عن طريق سلف من المصرف المركزي أو زيادات في ما يملكه المصرف المركزي من سندات الخزانة . وبحلول عام ١٩٨٧ كانت النسبة المئوية للتمويل الذي يقوم به المصرف المركزي قد ازدادت إلى ٦٧,٥ مع قيام الدولة بصورة متنامية باستمرار بزيادة السيولة ، مما أسفر عن عرض متزايد من النقود والى تسارع التضخم . وقد أدى هذا والتوقعات السلبية فيما يتعلق بمستقبل البلد إلى "دولرة" الاقتصاد ، أي تحويل ضخم للمدخرات بالليرة اللبنانية الى مدخرات بالعملات الاجنبية ، وأوجد هذا ضغطا إضافيا على الليرة ، وأفضى إلى هروب كميات ضخمة من رؤوس الأموال لا سيما في الفترة من شهر نيسان/ابريل ١٩٨٥ إلى شباط/فبراير ١٩٨٧ وفي خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ .

٢٦ - وشكلت كل هذه التطورات ضغطا على الليرة اللبنانية فانخفضت قيمتها بصورة سريعة أمام العملات الاجنبية . وفي عام ١٩٨٤ بدأ سعر الصرف الحقيقي في التناقص ، وازدادت تقلبات سعر الصرف ازديادا كبيرا ، وهما من دلائل تغير التوقعات وفقدان الثقة . فتدهور متوسط قيمة الليرة اللبنانية بالنسبة إلى دولار الولايات المتحدة من ٤,٥ في عام ١٩٨٣ إلى ٦,٥ في عام ١٩٨٤ و ١٦ في عام ١٩٨٥ و ٤٩٦,٥ في عام ١٩٨٩ و ٧٨٣ في عام ١٩٩٠ .

٢٧ - وبالمثل بيّنت حركة الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٠ أيضا تدهور الاقتصاد . فازدادت الأسعار بنسبة ٣٥ في المائة في عام ١٩٨٤ ، و ٥٤

في المائة في عام ١٩٨٥ بالمقارنة بمعدل سنوي متوسط قدره ١٧ في المائة في خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٣ وتطور الحال إلى أن ظهر فيما بعد تضخم جامح بزيادات بلغت ٧٥ في المائة في عام ١٩٨٦ ، و ٤٨٧ في المائة في عام ١٩٨٧ ، و ١٥٥ في المائة في عام ١٩٨٨ ، قبل أن ينخفض إلى معدل يتراوح بين ٧٠ و ٧٥ في المائة في عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ .

٢٨ - وتبين مؤشرات أخرى مستويات منخفضة ومنكمشة من النشاط الاقتصادي واستمرار العجز التجاري . وظل الناتج الاجمالي بقيمته الحقيقية يتدهور حتى وصل إلى أقل من ٤٠ في المائة من مستواه قبل الحرب . وكان هناك تحسن طفيف في الناتج وفي الصادرات في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ نتيجة لتحسن القدرة التنافسية للصادرات اللبنانية ، وكان ذلك يرجع في بعض أسبابه الى تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلى أمل مؤقت في قرب تحقق الاستقرار سيتحقق في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . ووفقا لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي بلغ الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٨٨ ، ٣,٢٧٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، أي ١,٠٥٦ للفرد ، وبلغ الناتج القومي الاجمالي ٣,٩٣٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أي ١,٢٧٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للفرد .

٢٩ - وفي خلال النصف الاخير من الثمانينات ارتفعت نسبة البطالة إلى ما يُقدّر ب ٣٥ في المائة بالمقارنة ب ١٢ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٥ في المائة في عام ١٩٧٠ . كما ساد البلد نقص في العمالة ، الأمر الذي أدى في كثير من الاحيان إلى نزوح اللبنانيين المدربين تدريبا رفيعا بأعداد كبيرة ، وزاد هذا من إضعاف قدرة القطاع العام الموهَنة فعلا .

٣٠ - ومن خلال منظور اجتماعي اقتصادي شهدت الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٠ تدهورا مفقرا للسكان وشبه اختفاء للطبقة المتوسطة . وارتفع الأجر الأدنى الشهري من ١٣٥ دولارا في عام ١٩٧٥ إلى ١٩٥ دولارا بحلول عام ١٩٨٣ قبل أن ينخفض انخفاضا مضطردا إلى ٣٧ دولارا بحلول عام ١٩٨٧ . وفي سنة ١٩٨٨ اتخذت تدابير لمعالجة هذه الحالة ، ومنذ ذلك الحين أصبح أدنى أجر يتراوح بين ٧٠ دولارا و ١٠٠ دولار شهريا .

٣١ - ومع انتخاب رئيس جمهورية جديد في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ بدا أن الحالة قد تتغير أخيرا لكن هذا الأمل الجديد في الاستقرار السياسي تحطم بسبب الفشل في تأمين انتقال السلطة بصورة سلسة . وكان لهذا نتائج وخيمة على البلد ، وفي خلال الفترة من آذار/مارس إلى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ والفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ١٩٩٠ نشبت حربان في منطقة بيروت الكبرى دمرتا الاقتصاد الموهَن فعلا .

وتوقفت الحياة الاقتصادية في البلد ؛ فقد اضطر ما يتراوح بين ٠٠٠ ١٢ و ٠٠٠ ١٥ لبناني مدرب تدريبا رفيعا إلى مغادرة البلد حيث لم يكن أمامهم أي فرصة للحصول على أجور تكفل لهم حياة كريمة ، بينما وقعت وطأة التدمير مرة أخرى على شبكات الخدمات العامة في البلد ، لا سيما الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والإمداد بالمياه فضلا عن كثير من الممتلكات الخاصة .

جيم - الحالة الراهنة

٣٢ - بعد انهيار الجهود المتقطعة لتحقيق السلم والمصالحة اقترحت الجامعة العربية في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، بتأييد من المجتمع الدولي ، وقف إطلاق النار ، ودعت إلى اعتماد ميثاق للوفاق الوطني . وبعد ذلك انعقد البرلمان الوطني اللبناني في الطائف بالمملكة العربية السعودية لمناقشة الميثاق وإقرار اتفاق الطائف في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ .

٣٣ - يوفر اتفاق الطائف إطارا للعودة إلى الأحوال العادية والاستقرار السياسي عن طريق المصالحة الوطنية وتسوية للأزمة عن طريق التفاوض ، بما في ذلك الإصلاح السياسي . واقتُرح أيضا إنشاء "صندوق دولي لمساعدة لبنان" للمساعدة في عملية الإعمار[٣] .

٣٤ - وكما ذُكر ، أدى رفض السلطة الانتقالية للاتفاق إلى نشوب مزيد من أعمال العنف التي انتهت بمساعدة سورية في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . ومنذ تلك الفترة ، لقيت أحكام اتفاق الطائف نجاحا ملحوظا . وفي أواخر عام ١٩٩٠ ، شُكلت حكومة مصالحة وطنية ، وأعيد توحيد مدينة بيروت بعد أن خرجت منها الميليشيات التي حلتها الحكومة في آذار/مارس ١٩٩١ . وأعيد أيضا توحيد الجيش الوطني إلى درجة أعيد عندها بحلول تموز/يوليه ١٩٩١ بسط السلطة الوطنية على جميع أنحاء مدينة بيروت ، ومناطق جبل لبنان ، والكورة ، وزغرتا (شمال لبنان) ، وإقليم التفاح ، والشريط الساحلي من صيدا إلى صور (جنوب لبنان) . وجرى تطبيق الإصلاح السياسي من خلال إعادة توزيع للسلطة السياسية بين الطوائف الإسلامية والمسيحية ، ونقل للسلطة التنفيذية من رئاسة الجمهورية إلى مجلس الوزراء ، وزيادة عدد المقاعد إلى ١٠٨ في مجلس النواب ، الذي عين فيه ٤٠ نائبا جديدا في تموز/يوليه ١٩٩١ .

٣٥ - وهذه الجهود الوطنية المشيرة للإعجاب والتي بذلت في أواخر عام ١٩٩٠ وأوائل عام ١٩٩١ لتحقيق المصالحة والاصلاح تأثرت في الوقت نفسه بالآثار الاقتصادية لأحداث المنطقة . فقد اتخذت أزمة الخليج أهمية خاصة في لبنان بالنظر إلى العلاقات الاقتصادية القوية - من تجارة ومعونة وحوالات - التي كانت قد نمت في السابق بين لبنان من جهة ودول الخليج والعراق من جهة أخرى . والخسائر الاقتصادية الناشئة عن أزمة الخليج والحرب التي تلتها حُددت للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ على النحو التالي : قارب إجمالي الخسائر في الدخل بليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة ، يمثل أكثر من نصفه إيرادات مفقودة أو انخفاضا في إيرادات اللبنانيين العاملين في الكويت والعراق . أما باقي الخسائر في الإيرادات فهو ٦٥٠ مليون دولار أمريكي في بيع الأصول والانفاق من المدخرات و ٢٣٠ مليون دولار أمريكي في شكل خسائر في الصادرات . إلاّ أن الخسارة الكبرى جاءت نتيجة للتأخير في إنشاء الصندوق الدولي لمساعدة لبنان ، وهي الخسارة في التحويلات التي ضاعت والتي تمثل بليوني دولار أمريكي(٣) .

٣٦ - وبعد عودة الاستقرار الداخلي وتغيّر الظروف السياسية في المنطقة في أعقاب أحداث الخليج - إذ وقّعت معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان والجمهورية العربية السورية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١ ، التي تنص على إقامة علاقات ثنائية أوثق في عدد من المجالات - يبدو أن لبنان عازم على القيام بتنفيذ اتفاق الطائف تنفيذا كاملا . والحكومة ملتزمة باستعادة استقلال البلاد وسيادتها ، لا سيما من خلال تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٣٥ ومن خلال إقامة السلطة الوطنية من جديد في جميع أنحاء البلاد .

٣٧ - وعلى الرغم من الاثر الاقتصادي السلبي لأزمة الخليج ، اضطلعت الحكومة مؤخرا بعدد من الاجراءات المؤسسية التي تتعلق بالتعمير والتنمية . فأولا ، عينت الحكومة في أوائل عام ١٩٩١ هيئة جديدة لمجلس الانماء والإعمار بغية الإعداد لانشطة التعمير والنهوض بها . وهيئة مجلس الإنماء والإعمار الجديدة هذه التي كانت بدون عمل منذ عام ١٩٨٧ حرّكت أنشطة المجلس وجددت الاتصالات بالمانحين المتعددي الأطراف والثنائيين . واتخذت إجراء بصدد تخطيط الانتعاش ووضع عدد من المشاريع الهامة ، في مقدمتها تعمير وسط بيروت وإصلاح مطار بيروت الدولي . وأخيرا شارك مجلس الإنماء والإعمار في مشاريع إعادة تأهيل عاجلة ممولة من مبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي في شكل منحة من المملكة العربية السعودية . والعمل الدؤوب والالتزام من جانب مجلس التنمية والإعمار يبعثان على الأمل في الإعمار الوطني .

٣٨ - ثانيا ، أعدت الحكومة واعتمدت ميزانية وطنية (١٩٩١) لاول مرة منذ خمس سنوات . ثالثا ، أنشأت الحكومة في آذار/مارس ١٩٩١ لجنة عليا للتنسيق الاقتصادي ، يرأسها رئيس الوزراء وتتكون من وزراء يضطلعون بمسؤوليات اقتصادية وطنية هدفها معالجة مسائل تنسيق السياسة الاقتصادية . وأخيرا ، شرعت الحكومة في أواسط عام ١٩٩١ في تناول مسألتين رئيسيتين تتعلقان بالإعمار هما : إقرار السلطة الضريبية والإصلاح الضريبي ؛ وإصلاح القطاع العام .

٣٩ - ويؤدي التطبيق الكامل لاتفاق الطائف الآن إلى استعادة الثقة بصورة تدريجية ، وأصبحت آثار ذلك محسوسة بصورة متزايدة على المستوى الاقتصادي وتشهد عليها أيضا عودة آلاف اللبنانيين إلى لبنان(٤) . وقد تحسنت إيرادات الحكومة تحسنا كبيرا ، في الوقت الذي بقيت فيه النفقات تحت رقابة محكمة . وأعيدت السلطة المركزية إلى الموانئ والمباني العامة والمرافق العامة : واستؤنفت جمع الضرائب ، فيما عدلت "القيمة الدولارية للجمارك" برفع قيمة الليرة اللبنانية من ٦ ليرات للدولار الامريكي وهو مستوى عام ١٩٨٧ إلى ١٠٠ ليرة لبنانية للدولار الامريكي في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، ثم إلى ٣٠٠ ليرة لبنانية للدولار الامريكي بحلول تموز/يوليه ١٩٩١ . كما ألغي الدعم للخبز والوقود مما أدى إلى وفورات للدولة خصصت للقطاعات الاجتماعية مثل المستشفيات والاسكان .

٤٠ - واتخذ إجراء للبدء بتخفيض مستويات العجز في الميزانية وما تقترضه الحكومة . ويجري اتباع سياسة استقرار العملة والقيام تدريجيا بتحسين سعر صرف الليرة اللبنانية . وقد بلغت الليرة اللبنانية قيمتها الدنيا المطلقة ، وهي ١٣٢ ١ ليرة لبنانية للدولار الامريكي ، في شباط/فبراير ١٩٩١ ؛ وبنهاية حزيران/يونيه ١٩٩١ بلغ متوسط تلك القيمة ٩٠٠ ليرة لبنانية للدولار الامريكي . ويقوم البنك المركزي بشراء الفوائض في السوق ؛ وزادت احتياطيات البلاد من العملات عن ١,١ بليون دولار أمريكي في منتصف تموز/يوليه ١٩٩١ . وإلى جانب الاحتياطيات من العملات الأجنبية ، يوجد لدى لبنان احتياطيات ضخمة جدا من الذهب . فبنهاية حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أظهر الانتاج الوطني وأداء التصدير نتائج أفضل كثيرا من النتائج التي شهدتها الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ .

٤١ - وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الايجابية ، لا تزال الحالة الراهنة التي تواجه لبنان صعبة للغاية . فالبطالة تقدر بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة ، بينما يقدر معدل التضخم السائد بنسبة ٦٠ في المائة . ويواجه الاقتصاد تحديات التكيف والتحسين

التكنولوجي . ويواجه قطاع الصيرفة صعوبات هائلة ؛ فقد انهارت بضعة مصارف بينما تعين إعانة مصارف أخرى على الخروج من أزمتها بإجراءات من جانب المصرف المركزي .

٤٢ - ولا تزال الحياة صعبة بصفة خاصة لأصحاب الدخل الثابت والجماعات الضعيفة . ومن الأمثلة الدالة على الواقع المزعزع الذي يواجهه ما لا يقل عن ثلث السكان أن النفقات الشهرية الدنيا للأسرة المؤلفة من خمسة أفراد بلغت ٣١٣ دولار أمريكي في حزيران/يونيه ١٩٩٠ : ١٥٠ دولار أمريكي للطعام ؛ و ١٣٣ دولار أمريكي للنفقات الثابتة ؛ و ٤٠ دولار أمريكي للنفقات الأخرى ، بالمقارنة مع الحد الأدنى للأجر البالغ ٧٠ دولارا أمريكيا . وقد فرضت حالات كهذه شدائد جسيمة على النسيج الاجتماعي الذي سبق له أن تعرض للضغط إلى درجة التفكك الاجتماعي . ورغم تحسن الحالة مؤخرا إلاّ أنه يبدو أنها لا تزال كما كانت . ويقدر أن ما يصل إلى ثلث السكان بحاجة إلى المساعدة في التعليم والصحة والمأوى ؛ ولن تتغير الحالة قبل نشوء فرص كبيرة للإنعاش الاقتصادي .

٤٣ - ووفقا لتقديرات محافظة ، يقدر الضرر العام الذي عانى منه لبنان خلال الستة عشر عاما الماضية بمبلغ ٣٥ بليون دولار أمريكي كحد أدنى . وأما التعمير والتنمية الشاملين في البلاد فمن المؤكد أنهما سيكلفان مبلغا أكبر من ذلك بكثير . وبالفعل ، أدى انعدام الصيانة الملائمة وعدم القيام بأعمال الإصلاح والإحلال خلال بضع السنوات الماضية إلى التأثير على الهياكل الأساسية والخدمات والاقتصاد في البلاد تأثيرا لا يقل عن تأثير أضرار الحرب عليها .

٤٤ - والصور التالية ليست إلاّ أمثلة قليلة محزنة عن حجم الدمار ، ووصفا أبلغ من الكلمات للأضرار التي أصابت منطقتين من مناطق لبنان قامت البعثة بزيارتهما ، وتصف بالتالي الحاجات الحالية للتعمير والإنعاش .

(١) القرى المحيطة ببيروت ، الصفحتان (١٥ و ١٦ من النص الانكليزي) .

(٢) المركز التجاري في بيروت ، الصفحتان (١٧ و ١٨ من النص الانكليزي) .

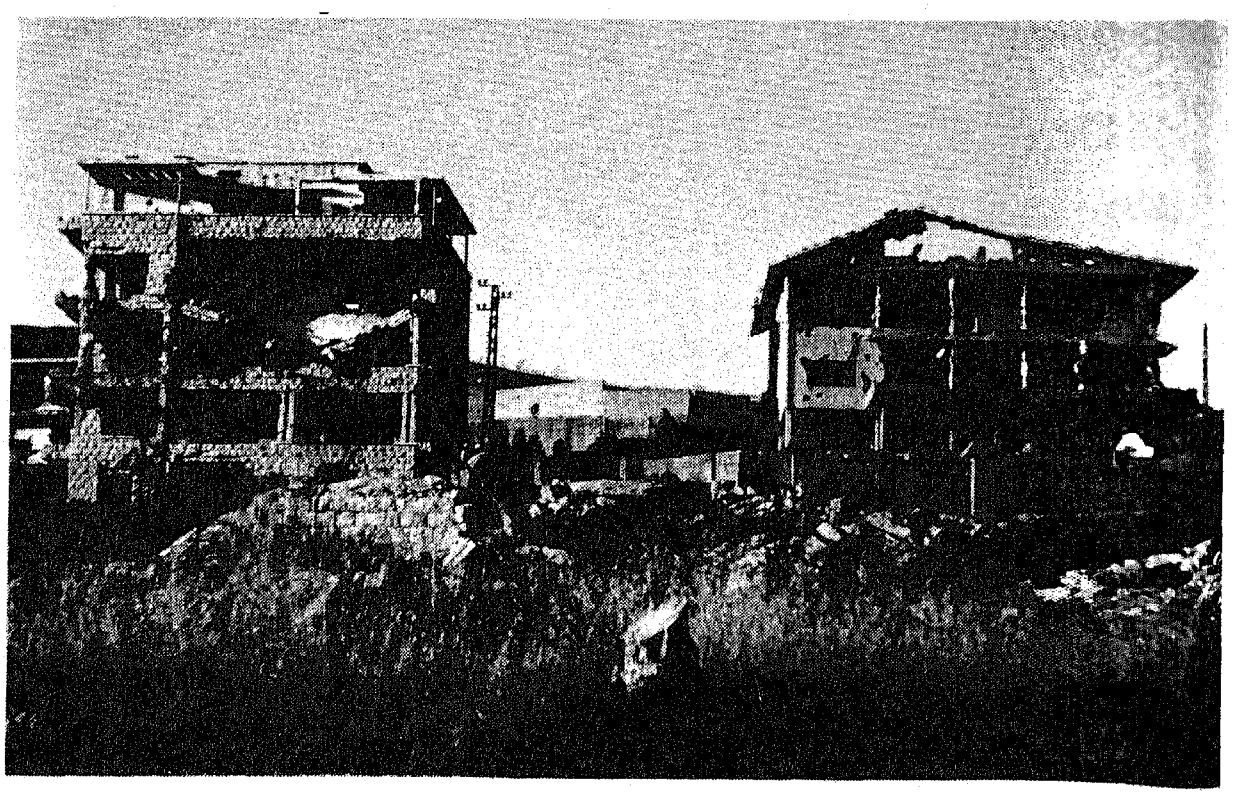

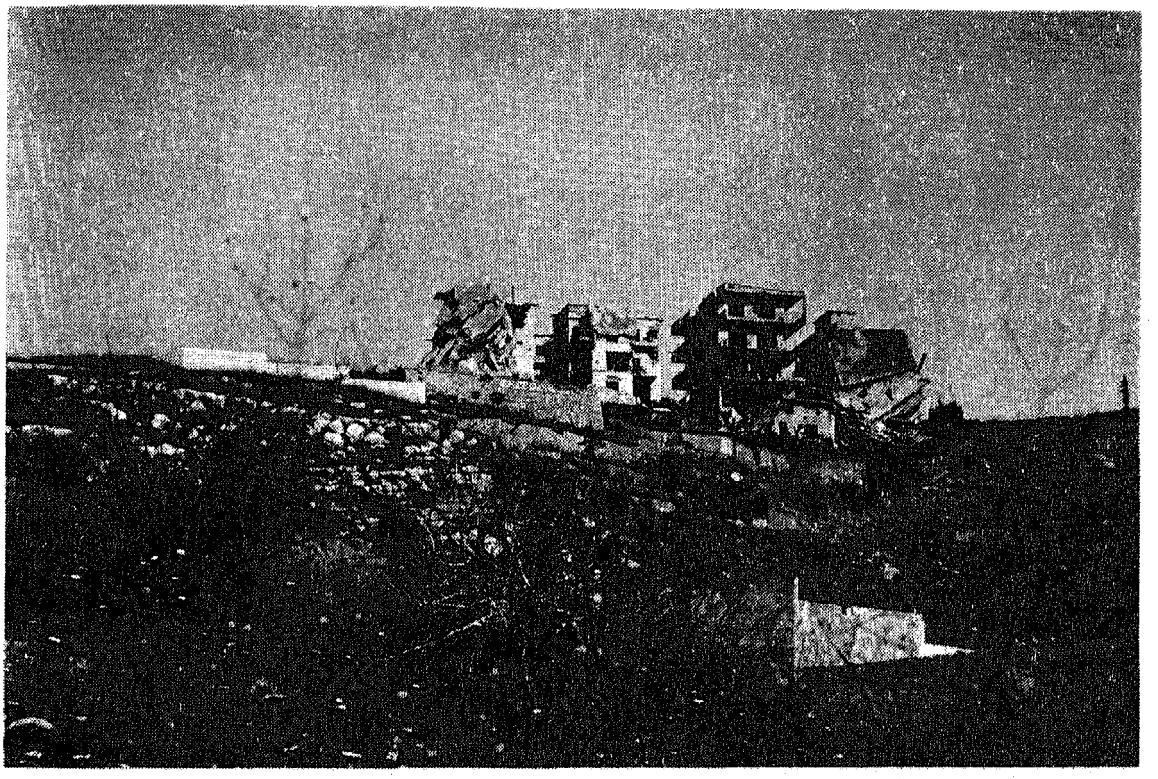

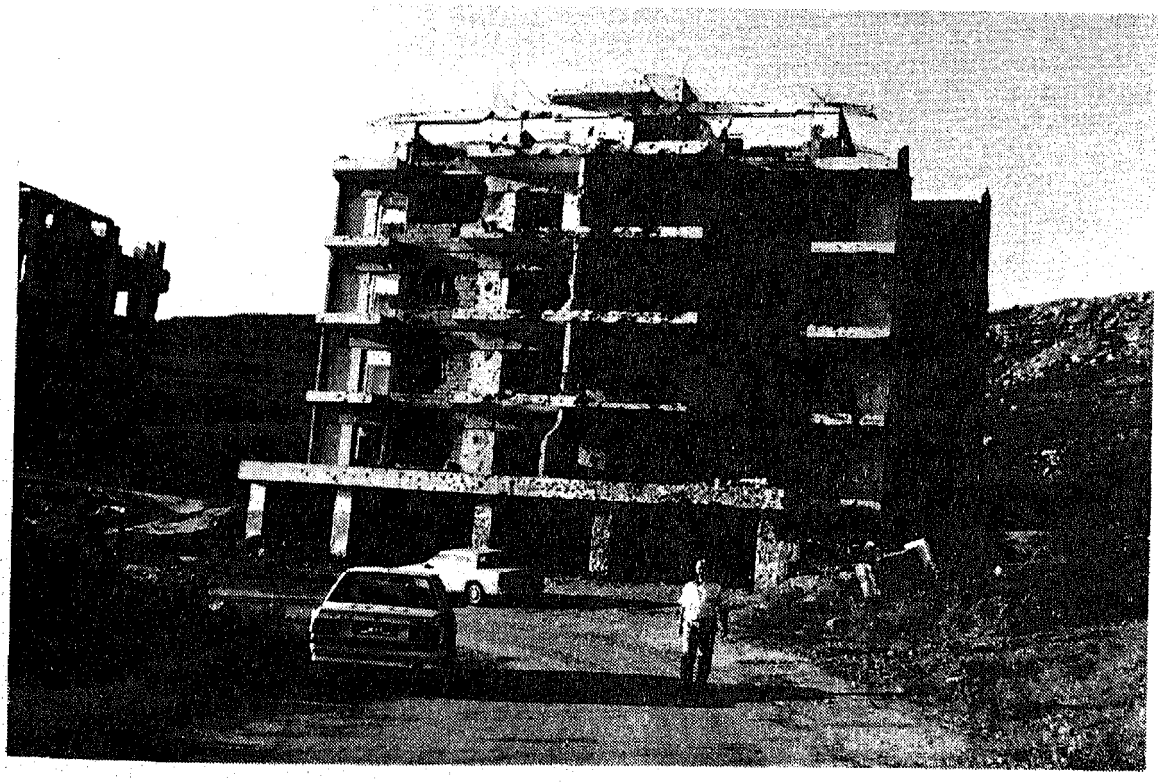

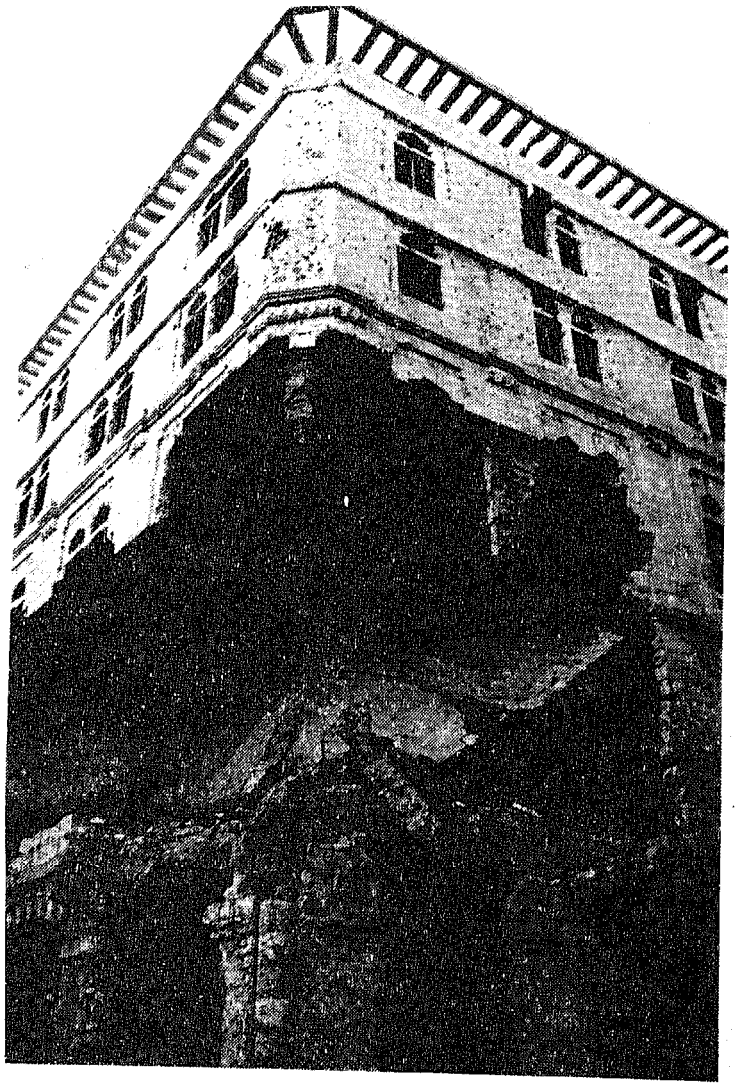

(٩١)٣٢٦٨

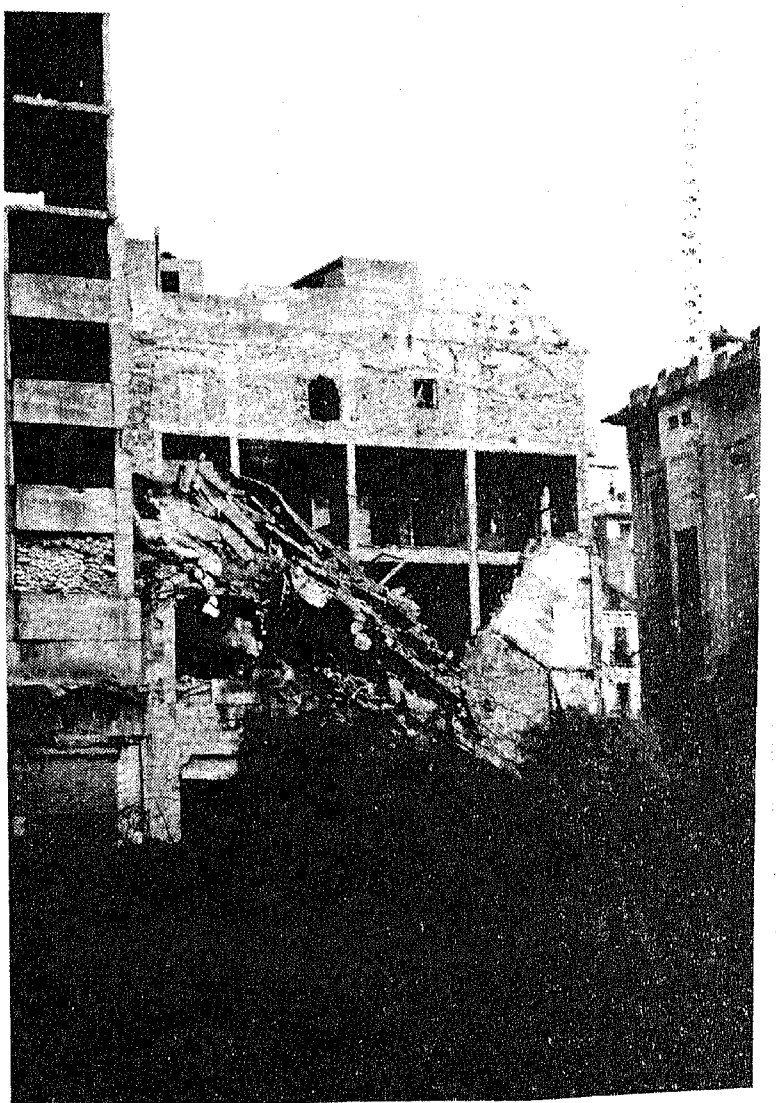

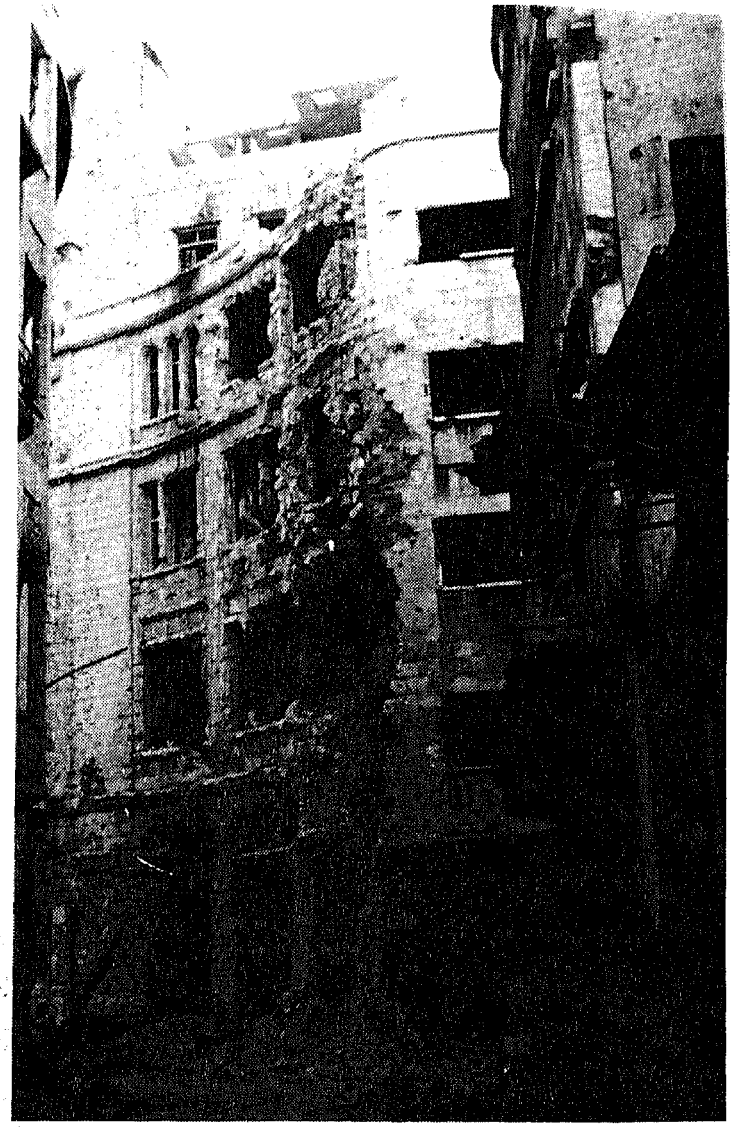

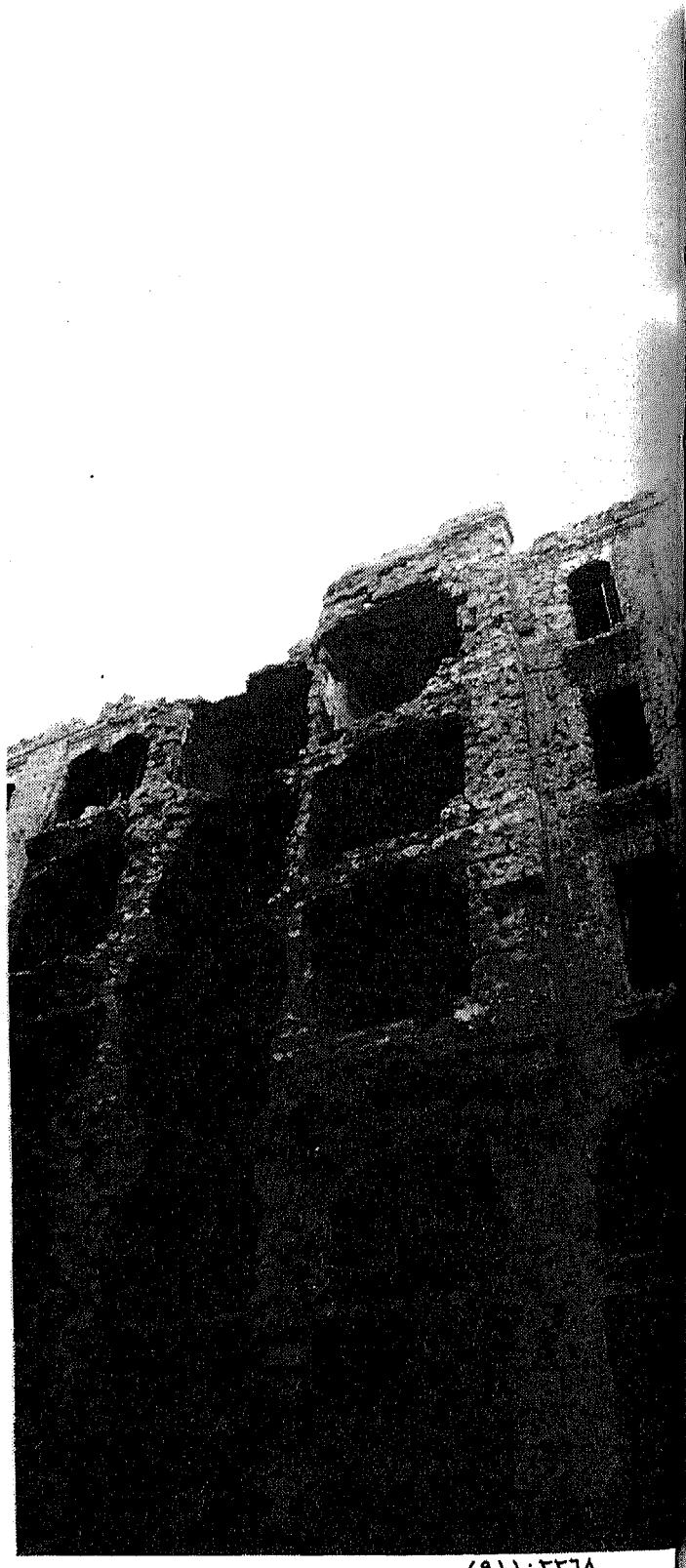

ثالثا - الأولويات والاستراتيجيات الوطنية

ألف - الأولويات الوطنية

٤٥ - أعدت للبنان منذ عام ١٩٧٥ خطة وطنية تعكس الأولويات الوطنية ، إلا أنه بعد ١٦ سنة من الحرب الأهلية تم تشكيل حكومة وفاق تتكون من ٣٠ وزيرا يكادون يمثلون جميع الأحزاب والطوائف السياسية والدينية الرئيسية . ويعتبر هذا خطوة رئيسية في اتجاه المصالحة الوطنية واستعادة سلطة الحكومة .

٤٦ - ولتناول الاحتياجات الفورية للبلاد ، شرعت الحكومة في برنامج طموح يتبع مسارين متوازيين ومتساويين من حيث الأهمية ودرجة الأولوية يركز على إعادة بناء الهياكل الأساسية المادية ويفي بالحاجات الاجتماعية للسكان وكلاهما يتصل اتصالا لا انفصام فيه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

٤٧ - وبالتالي فإن الحكومة تعلق أهمية بالغة على استعادة الأصول والهياكل الأساسية المادية كوسيلة لتشجيع النشاط الاقتصادي وذلك بصورة رئيسية من خلال القطاع الخاص ، وكذلك على استعادة رأس المال البشري الذي يعتبر أثمن الأصول في البلاد .

٤٨ - وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية المادية ، يولى إهتمام خاص حاليا لتلك القطاعات التي يتوقع منها أن تولد النشاط الاقتصادي بالإضافة الى تلبية الحاجات الأساسية للسكان . ونتيجة لذلك ، تولى الأولوية العليا لإعادة بناء شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، يليها الكهرباء ، وإمدادات المياه ، وشبكات الصرف الصحي والنفايات الصلبة ، والمرافق الصحية ، وكذلك النقل .

٤٩ - ونتيجة للدمار المادي الهائل الذي شهدته البلاد واضطرار جزء كبير من السكان الى الهجرة (يعتقد أن ٠٠٠ ٩٠٠ شخص أو ثلث اللبنانيين جميعا قد نزح) ، يعتبر الإسكان على رأس الأولويات في القطاع الاجتماعي ، يليه مباشرة التعليم ، والصحة ، وخلق فرص العمل .

٥٠ - ويتعين ضمان توفير خدمات اجتماعية كافية ، وانشاء الإطار المؤسسي الملائم لهذه الخدمات . وأخيرا ، يتعين إعادة إدماج آلاف العاطلين عن العمل من عناصر الميليشيات السابقين في المجتمع بطريقة مثمرة .

٥١ - ويعتبر تعزيز القدرات المؤسسية وإيلاء الاهتمام لتنمية الطاقة البشرية من الشروط الاساسية للتخطيط والتنفيذ الفعالين لبرنامج وطني للإنعاش . وبغية بناء مثل هذه القدرات وتلبية التطلعات الإنمائية لشعب لبنان ، تولي الحكومة أولوية للمجالات التالية من مجالات المساعدة التقنية التي تمس جميع القطاعات :

(أ) إعادة بناء قدرة الحكومة على تخطيط التنمية على نحو فعال وتنسيق الموارد المالية والبشرية الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها الوطنية ؛

(ب) إصلاح وكالة الاحصاءات الوطنية والقيام بصفة عاجلة بانشاء قاعدة للبيانات الاحصائية في جميع ميادين التنمية ؛

(ج) إصلاح وإعادة تأهيل قدرات إدارة الخدمة المدنية ؛

(د) تنمية الموارد البشرية وطاقة شعب لبنان على جميع المستويات في القطاعين العام والخاص ؛

(هـ) تعزيز القطاع الخاص بوصفه أداة رئيسية لتنمية لبنان ؛

(و) توفير مستويات مقبولة من الخدمات الاجتماعية الاساسية لجميع اللبنانيين ، على أن يتم التركيز بصفة خاصة على المحرومين ، وأضعف الفئات ، والنازحين .

باء - الاستراتيجيات الوطنية

٥٢ - يجري حاليا اتباع ثلاث استراتيجيات أساسية لمساعدة لبنان في بلوغ أولوياته الوطنية هي : '١' زيادة دور القطاع الخاص الى الحد الممكن ؛ '٢' والنمو المتوازن ؛ '٣' والعمل على إعادة تأهيل الموارد البشرية/التنمية البشرية .

زيادة دور القطاع الخاص الى الحد الممكن

٥٣ - نظرا لأن قرابة ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبنان يعزى لنشاط القطاع الخاص ، ونظرا للاستثمار الرأسمالي الهائل المطلوب لإصلاح الدمار الواسع النطاق ، فمن الواضح أنه ينبغي لأية استراتيجية لتعمير وتنمية البلد أن تقوم على أساس بلوغ الحد الاقصى للدور الحاسم للقطاع الخاص .

٥٤ - وقد أعربت الحكومة مرارا عن هذه النظرة وأبرزت وجوب قيام الاستراتيجية الرئيسية للبلاد بتزويد القطاع الخاص بالمدخلات الحفازة التي تحتاج إليها في توليد تدفق الاستثمار الى لبنان لتمويل جهود التعمير في البلد . وأحد سبل ذلك هو تنشيط المعونة الدولية - سواء أكانت المساعدة التقنية تحت مظلة الامم المتحدة أو المساعدة المالية الثنائية/المتعددة الاطراف - التي يمكن أن تساعد على تنشيط عودة رأس المال الدولي المطلوب لإحداث تدفق رأس المال اللبناني في الخارج الى لبنان . وبما أن ما يقدر بمبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي من رأس المال الخاص كان قد هرب من البلاد بحلول عام ١٩٩١ ، ونظرا لأن الاموال اللبنانية الخاصة خارج البلاد تقدر بما يتراوح مجموعه بين ٣٥ و ٤٠ بليون دولار أمريكي ، يرى جميع اللبنانيين أن المشاركة النشطة من جانب القطاع الخاص هي البديل الحقيقي الوحيد في تمويل إعمار لبنان .

٥٥ - وفي موازاة ذلك ، ينبغي للمساعدة التقنية في المستقبل أن تشدد على أهمية تحديد وتعبئة وتطوير واستخدام رأس المال المحلي في جهود التعمير . ومن الضروري تطوير آليات محلية مبتكرة مثل انشاء "شركات خاصة تعاونية لتطوير الاراضي" هدفها تمويل المشاريع مثل تعمير وسط بيروت . وسوف يعتمد تعمير هذه المنطقة على التمويل من القطاع الخاص ؛ ومن المتوقع أن يعزز هذا المشروع الثقة الوطنية والدولية في تعمير البلد .

٥٦ - وإحدى الخطوات الاساسية الاولى لعودة الاستقرار المالي اللازم لتشجيع المدخرات وتعزيز نمط مناسب للاستثمار المحلي تطوير إطار شامل للتخطيط على مستوى الاقتصاد الكلي للبنان . وسوف يساعد هذا الإطار في وضع سياسات وطنية سليمة اقتصادية ومالية وضريبية في الوقت الذي يساهم فيه مساهمة عظيمة بوصفه الاساس الاقتصادي لخطة إنمائية استراتيجية مباشرة ومتوسطة الاجل للبلد .

٥٧ - ولكي يتعاظم دور القطاع الخاص ، يوجد عدد من المجالات التي يحتاج لبنان الى المساعدة فيها . فنظام مساعدة الصرف الحر في البلاد الذي لا يخضع لاية قيود على التحويلات الجارية أو على تحويلات رأس المال ينبغي المحافظة عليه بغية الابحاء بالثقة في العملة الوطنية وإجتذاب المدخرات من الخارج كما في الفترة السابقة لعام ١٩٧٥ . والتغيير ضروري في مجالات أخرى . ورغم وجود الإطار الاساسي للتنظيم والسياسة المتعلقين بتطوير القطاع الخاص ، فإن الوكالات المسؤولة عن وضع القواعد المنظمة قديمة وتحتاج الى تعزيز . ومن الضروري انشاء آليات لتمويل رأس المال العامل

للقطاع الخاص واستثماراته . ولا يستطيع قطاع المصارف أن يمول الانعاش والتنمية بنفسه : فالمطلوب أدوات مالية حديثة أخرى هي مصارف الاستثمار ، وأسواق الاوراق المالية ، وأسواق رأس المال ، وينبغي على الفور تحديد جدوى اقامتها في لبنان .

٥٨ - وفي تقييم طريقة مساعدة القطاع الخاص في الاضطلاع بدوره الاستراتيجي في تعمير لبنان ، مطلوب أيضا تقديم المساعدة في المجالات التالية ذات الأولوية :

(أ) اصلاح ضريبي شامل يؤكد على توليد الايرادات وجمع الايرادات بدلا من فرض قاعدة ضريبية أشد يمكن أن تؤدي الى التضخم ؛

(ب) واستثمار في الهياكل الاساسية لاسيما في العناصر الاساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية - الهاتف والتلكس والفاكس والبريد الالكتروني - اللازمة لزيادة تنمية القطاع الخاص ؛

(ج) وتشجيع التصدير ، بما في ذلك استحداث شبكة للمعلومات التجارية ؛

(د) وتعبئة الموارد المحلية ، بما في ذلك المساعدة في تعبئة المغتربين اللبنانيين لمؤتمر/مائدة مستديرة بشأن التعمير .

٥٩ - وهناك أيضا عدد من المجالات التي يغلب فيها نشاط القطاع العام والتي تبرز فيها حاجات رئيسية ينبغي استهدافها لتيسير زيادة استثمار القطاع الخاص فيها وتتضمن الحاجة الى : '١' قاعدة بيانات احصائية وطنية ؛ '٢' وإصلاح شامل للادارة العامة ؛ '٣' وزيادة التأكيد على تنمية الموارد البشرية ، لاسيما الارتقاء بمستوى التدريب التقني[٥] .

٦٠ - ومع أنه لا مجال للجدل في أن زيادة الموارد البشرية والمالية المقدمة من القطاع الخاص زيادة قصوى هي استراتيجية أساسية ، تدور حاليا مناقشة سليمة حول مدى ما ينبغي أن تكون عليه هذه المشاركة . وهذه المناقشة حول دور القطاع العام مقابل القطاع الخاص هي مناقشة أساسية .

٦١ - والأمر الواضح هو أنه ينبغي إتباع نهج جديد عند اصلاح بعض الخدمات التي درج القطاع الخاص على تأديتها . وفي نفس الوقت ، من الواضح كذلك أنه يجب استغلال طاقات

القطاع الخاص تماما مع التقيد بالأولويات الوطنية الحاسمة مثل العدالة الإجتماعية . ويجب الانتفاع من الخبرة الماضية ؛ فالنظام اللبناني كان ولا يزال يعاني من أوجه قصور رئيسية في هيكله الاجتماعي . وبالرغم من أن أداء لبنان الاقتصادي قبل عام ١٩٧٥ كان يبعث على الدهشة من حيث الفوائض ، واستقرار الأسعار ، والعمالة ، فقد كان يشوبه إفتقار الى سياسات إجتماعية واقتصادية ناجحة ، وعدم توجيه اهتمام كاف الى الشواغل الإجتماعية . ومع أن القطاع الخاص كان نشيطا وديناميا ، فإن أهدافه الإجتماعية كانت ضئيلة . وزادت الحرب التي دامت ست عشرة سنة من أوجه القصور هذه مع خلق حالات جديدة من الإجحاف الإجتماعي لا بد من معالجتها على مستوى وطني .

٦٢ - وفي حين أنه يلزم إطار مماثل للصالح العام من أجل التصدي للشواغل الإجتماعية ، هناك سؤال رئيسي آخر هو ما اذا كان ينبغي تحويل بعض الانشطة والاصول العامة - مثل توليد/توزيع الكهرباء أو شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية - إلى القطاع الخاص . ويرى بعض ممثلي القطاعين الخاص والعام أن هذا هو البديل الوحيد لقطاعات الهياكل الاساسية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية ، بينما يرى الآخرون الذين يخشون من الاحتكارات أنه يمكن إدماج آليات القطاع الخاص مع هذه الكيانات بحيث تصبح شركات تابعة للقطاع العام وتخضع لإدارة خاصة . وهناك أيضا آخرون يرون أنه ينبغي تحديد معدل الخصصة أو التحويل إلى الملكية الخاصة بقدر يتيح زيادة الاصول العامة الى مستوى معين قبل الخصخصة . وهنا أيضا يمكن أن تؤدي المساعدة التقنية الى زيادة تطوير هذه الاستراتيجية بالمشاركة في تجربة هذا التحويل في بلدان أخرى وبرعاية مراكز الابحاث أو مؤتمرات المائدة المستديرة التي ستتيح الفرصة لمناقشة السياسة الوطنية علنا حول القضايا الحاسمة مثل التحويل إلى الملكية الخاصة .

٦٣ - ويتيح الوضع الحالي فرصة فريدة ويتطلب من الحكومة الخروج بشكل جذري عن الممارسات الماضية فيما يتعلق برسم السياسة العامة وإدارة القطاع الخاص ، وإتخاذ مبادرات جريئة لتعزيز تنمية القطاع الخاص .

النمو المتوازن

٦٤ - ومما يتصل اتصالا وثيقا بالمناقشة حول دور كل من القطاعين الخاص والعام هدف البلد المعلن بأن ينتهج لبنان استراتيجية للنمو المتوازن ، أي تحقيق نمو منصف بين الأقاليم وكذلك بين المناطق الحضرية والريفية حيث تعيش أغلبية المواطنين الأشد فقرا .

٦٥ - وكما سبقت الاشارة ، يجب توزيع الفوائد الاقتصادية والإجتماعية الناجمة عن تعمير البلد وتنميته توزيعا أعدل مما كانت عليه الحال قبل نشوب الحرب . فقد دمر النزاع عدة مجتمعات ريفية ، ويجب بذل كل الجهود للتصدي فورا لشواغل الاسكان ، والتعليم ، والصحة ، وتوريد المياه الصالحة للشرب من أجل السكان الريفيين . ويجب إعطاء الاولوية أيضا لتعمير المناطق النائية لانه يستحيل تحقيق التنمية القابلة للإدامة في هذه المناطق دون زيادة طاقات الزراعة والتنمية الريفية الى أقصى حد فضلا عن تعزيز الانشطة المدرة للدخل مثل الصناعات القائمة على الزراعة .

٦٦ - وفي حين أن التعمير سينصب بالضرورة على مشاريع تجديد المناطق الحضرية مثل الوسط التجاري في بيروت ، فإن استراتيجية النمو المتوازن هي العامل الرئيسي في إيجاد الاستقرار الإجتماعي اللازم لجميع جهود التعمير .

تعزيز إعادة تأهيل الشعب والتنمية البشرية

٦٧ - أكد كبار المسؤولين الحكوميين وممثلو القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أنه لا ينبغي لاي استراتيجية شاملة للبلد أن تقتصر على التصدي لإصلاح الهياكل الاساسية والمؤسسات فحسب ، بل ينبغي لها أيضا أن تشمل وتستهدف إعادة تأهيل الشعب اللبناني ذاته تماما . وإن معالجة الاثار الإجتماعية للحرب هي من الشواغل ذات الاولوية ، ويشكل إستهداف هذه الآثار استراتيجية وطنية هامة .

٦٨ - وهناك نسبة كبيرة من السكان اليوم هي في وضع ضعيف بوجه خاص ، سواء كانوا من الايتام ، أو المسنين ، أو المصابين بعجز أو المشردين ، أو المعوقين عقليا أو بدنيا . ويواجه عدد يقدر ب ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة مشقات لانهم عاجزون عن سد أبسط حاجاتهم من المأوى ، والغذاء ، والملابس والخدمات الصحية . ويدخل معظم هؤلاء أيضا في عداد الاشخاص الذين يقدر عددهم ب ٠٠٠ ٩٠٠ من المشردين داخليا والذين تتسم أحوالهم الشخصية الآن بخطورة بالغة .

٦٩ - وبالاضافة إلى إعادة تأهيل الشعب ، ينبغي لاستراتيجية مركزة على التصدي للاحتياجات الاجتماعية للسكان - أو مجرد وضع الناس في المقام الاول - أن تعنى بالجوانب الاخرى للتنمية البشرية مثل اتاحة الفرص للناس للسير قدما فضلا عن اتاحة القدرة التقنية والإدارية اللازمة لتولي أمور تنميتهم . وخلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية ، تفجر معدل الهجرة من البلد مع ما يصاحب ذلك من فقدان المهارات المهنية ومهارات تنظيم المشاريع . وأثمن شيء لدى لبنان هو موارده البشرية ، وهناك

حاجة ذات أولوية إلى رفع مستوى التدريب في جميع مجالات النشاط الإنمائي . وينبغي لاستراتيجية شاملة للتنمية البشرية أن توسع نطاق التعليم الاساسي والرعاية الصحية الاولية ليشمل جميع اللبنانيين فضلا عن تعزيز الانشطة الاقتصادية في المناطق الريفية بغية تحسين أحوال أشد الفئات ضعفا وفقرا .

٧٠ - وتعني هذه الاستراتيجية أيضا أنه ينبغي منح أولوية لتعزيز دور المرأة كشريك مُساوٍ في تعمير لبنان وتنميته . ويتألف نصف سكان لبنان من النساء اللواتي اضطرت أغلبيتهن إلى قبول أعمال وضيعة في كثير من الاحيان لمجرد سد جزء من احتياجات الأسرة والتعويض عن أفراد الأسرة الذين هاجروا . ويمكن اعتماد عدة برامج للمساعدة على تيسير زيادة مشاركة المرأة ، بما في ذلك زيادة التدريب المهني للمرأة ، ووضع برامج أشمل للتدريب على المهارات والرعاية الصحية الاولية ، وتعزيز الانشطة المدرة للدخل .

٧١ - وتشكل المنظمات غير الحكومية آلية أساسية للمساعدة على تنفيذ استراتيجيات لإعادة تأهيل الشعب والتنمية البشرية . ومع وجود ما يزيد على ٥٠ من هذه المنظمات العاملة في أنشطة المساعدة الإنسانية والتنمية ، والمئات من المنظمات الصغيرة الاخرى العاملة في القطاعات المختلفة فضلا عن تغطية سنوية للخدمات بما يبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي ، تقوم المنظمات غير الحكومية بدور حاسم في لبنان في تنفيذ البرامج التي تستهدف الشواغل الاجتماعية . وكثيرا ما كانت المنظمات غير الحكومية ، التي كانت ناشطة طوال الحرب ، في الخطوط الامامية ، ونتيجة لمرونتها وتفهمها البالغ للظروف المحلية اضطرت في كثير من الاحيان إلى أن تحل محل الهيئات الوطنية في وضع وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية .

٧٢ - وفي هذا السياق ، ما فتئت لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية ، التي تجمع بين حوالي ٣٠ منظمة محلية غير حكومية ، تشجع التنمية المجتمعية والعمل الطوعي . ونظمت اللجنة مؤتمرا إقليميا في البقاع في أواخر ١٩٨٩ لتحديد الاحتياجات ذات الاولوية في القطاع الاجتماعي الشامل وفي الخدمات العامة . وبالمثل ، ما فتئ عدد من المنظمات اللبنانية غير الحكومية تحت رعاية محفل المنظمات اللبنانية غير الحكومية ، وهو مجموعة شاملة من الوكالات من جميع الفئات الرئيسية ، يعمل معا في توفير الإغاثة ، والرعاية الصحية ، والتعليم وغير ذلك من أشكال الرعاية الاجتماعية على مدى سنوات النزاع الطويلة . وعقد مؤتمر وطني للمنظمات غير الحكومية وللوزارات في أوائل ١٩٩١ تحت رعاية محفل المنظمات اللبنانية غير الحكومية قام بتحديد

المجالات السبعة التالية بوصفها الاحتياجات الاجتماعية التي ستمكن تلبيتها الشعب اللبناني من المشاركة مشاركة كاملة في إعادة بناء البلد : '١' الإسكان ؛ '٢' والشباب ؛ '٣' وتدهور البيئة ؛ '٤' واللاجئون والمشردون ؛ '٥' ووضع الانظمة القانونية لضمان الحقوق الاجتماعية ؛ '٦' وتعزيز الوئام المجتمعي ؛ '٧' والتعاون الإقليمي .

٧٣ - وبالاضافة إلى إعادة تاكيد هذه الأولويات السبع ، يؤكد ممثلو المنظمات غير الحكومية الحاجة إلى زيادة التدريب التقني والمهني ، وتوفير الخدمات الصحية الاساسية وإصلاح المرافق التعليمية . ويطلبون أيضا إلى الأمم المتحدة وغيرها من مؤسسات المساعدة الدولية العمل على تقوية هذه المنظمات بتشجيع تنفيذ المشاريع من جانبها والعمل على إقامة تعاون أوثق بينها . وينبغي النظر في تقديم المساعدة والدعم التقنيين هذين إلى المنظمات غير الحكومية في سياق كل برنامج من برامج آحاد القطاعات والوكالات .

الاستراتيجيات الاخرى

٧٤ - بالاضافة إلى الاستراتيجيات الرئيسية الانفة الذكر ، ترى البعثة من المهم ، لدى تخطيط وتنفيذ برنامج للتعمير والتنمية ، إيلاء اعتبار واجب لما يلي : '١' اعتماد سياسة تكنولوجية ، وخاصة فيما يتعلق بوضع نظم معلومات إدارية متواثمة تماما ؛ '٢' ووضع سياسة وطنية للتشغيل والصيانة إذ أن تاجيل الصيانة والاستثمار أدى إلى تقادم كثير من المرافق المتبقية التي لم يصبها ضرر مباشر .

رابعا - تقدير الاحتياجات

ألف - مقدمة

٧٥ - إن احتياجات لبنان واسعة ولكن لا تتعذر مواجهتها . وحكومة لبنان واثقة من أنه بإعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح الهياكل والخدمات الاساسية يمكن تعبئة رأس المال اللبناني الخاص لتعمير البلد الذي خربته الحرب . ويحدد هذا الفرع الاحتياجات الوطنية ويعرض برامج المساعدة التقنية اللازمة لاجتذاب الاستثمارات الرأسمالية المرتقبة .

٧٦ - ويشتمل الاطار الزمني للبرامج المقترحة على احتياجات فورية (ينبغي التصدي لها كاولوية أولى لغاية سنتين أو ثلاث سنوات) ومتوسطة الاجل (برامج تتراوح بين ثلاث

وخمس سنوات) من المساعدة التقنية . وكان العائق الرئيسي في عملية التحديد هو ندرة المعلومات الاحصائية والافتقار الى سياسة وطنية واضحة في عدد من القطاعات . ومن ثم فإن البرنامج المقترح هو عرض شامل للإحتياجات وإطار للمساعدة . وتتطلب المجالات موضع الاهتمام مزيدا من الدراسة لصقل البرامج ، والاستراتيجيات ، وتقدير التكاليف تقديرا أدق .

٧٧ - وقد أدرجت الاحتياجات من المساعدة الرأسمالية أيضا للعلم فحسب إذ أن فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات يتألف أساسا من أخصائيين في المساعدة التقنية . وإن قائمة الاحتياجات من المساعدة الرأسمالية هي قائمة إرشادية لا أكثر ، وتقدم ترتيبا لحجم الاحتياجات للعمل الفوري والمتوسط الأجل بالنسبة لبضعة قطاعات مختارة فحسب . وهناك عدد من القطاعات التي لا تشتمل على تقديرات للإحتياجات الرأسمالية ، وليس هناك سوى تقدير أدنى للإحتياجات من المساعدة الرأسمالية من حيث البرامج الائتمانية للقطاع الخاص (مثلا الزراعة ، والإسكان ، والسياحة) . ومن الواضح أن الاحتياجات الرأسمالية الاجمالية اللازمة للقيام بالتعمير والتنمية عبر الزمن تبلغ عدة أضعاف المبلغ المدرج . ويلزم استقصاء شامل لتقدير الاضرار وتحديد التكاليف بغية حساب المساعدة الرأسمالية الإجمالية اللازمة .

٧٨ - والبرنامج المقترح منظم حسب القطاع باستثناء البرنامج الأول الذي هو برنامج للإغاثة والمساعدة في حالات الطوارئ بالنسبة للفئات الاشد ضعفا . ويقدم كل قطاع ملخصا للحالة الشاملة ، واحتياجات القطاع ، والبرنامج الموجز المقترح . وقد تم إستقاء المعلومات القطاعية أساسا من آحاد التقارير القطاعية لوكالات الأمم المتحدة التي أعدها أعضاء البعثة ، واستكملت ببيانات إضافية قام بجمعها خبراء استشاريون ومصادر أخرى . ولا يقرر تقدير الاحتياجات بالتحديد ما إذا كان ينبغي التصدي لقطاع أو برنامج ما عن طريق القطاع الخاص أو العام ، ولو أنه ترد إشارة الى أنه نظرا لكبر حجم بعض الاحتياجات ، كما في حالة الاسكان ، فلا بد من مشاركة القطاع الخاص مشاركة مكثفة .

٧٩ - وبالنظر الى الأولوية الوطنية لكل قطاع على النحو المبين في الفرع الثالث ، فإن البرامج المقترحة مرتبة كما يلي :

(أ) المساعدة الطارئة . يوصى بقوة بوضع برنامج للمساعدة الطارئة كأولوية أولى لتقديم مساعدة فورا الى السكان الذين آلت حالتهم الى الفقر والاشد

ضعفا ، مع التركيز خاصة على المشردين البالغ عددهم ٠٠٠ ٩٠٠ . ويتطلب هذا البرنامج تمويلا فوريا وتقدر تكاليفه ب ٢,٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة من المساعدة التقنية ؛

(ب) الهياكل الاساسية والخدمات . قبل أن يتسنى حدوث توسع إقتصادي سريع ، لا بد من توجيه إهتمام عاجل الى اصلاح الخدمات والهياكل الاساسية الحاسمة : المواصلات السلكية واللاسلكية ، والكهرباء ، وتوريد المياة ، والبيئة (بما في ذلك التخلص من النفايات والصرف الصحي) والنقل . ويقترح هنا تقديم مساعدة تقنية فورية ومتوسطة الاجل ، وتقدر تكاليف الاولى ب ٤٤ مليون دولار أمريكي وتكاليف الثانية ب ١٣,٥ مليون دولار أمريكي ، بما يبلغ مجموعه ٥٧,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛

(ج) التنمية الاجتماعية والبشرية . يلزم دعم موازٍ لدعم الهياكل الاساسية ولا يقل عنه اهمية ، وهو يتمثل في البرامج الخاصة بقطاع التنمية الاجتماعية والبشرية : الاسكان ، والتعليم ، والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية . ونظرا لطبيعة القطاع ، فإن الأولوية هي للعمل الفوري فحسب ، وتقدر تكاليف المساعدة التقنية المطلوبة ب ٣٩,٥ مليون دولار أمريكي ؛

(د) التخطيط والإدارة المدنية . قبل أن يتسنى بدء التعمير ، تلزم معلومات إحصائية لاستحداث خطة لأولويات التعمير والتنمية في جميع القطاعات . ولا بد أيضا من تعزيز الإدارة المدنية الوطنية لإدارة وتنفيذ الخطة . وعليه ينبغي أن تحظى البرامج الخاصة بالإحصاءات ، والتخطيط والإدارة المدنية باهتمام فوري . وبدون هذه المساعدة التقنية ، يمكن أن تتسم إعادة تنشيط لبنان بالعشوائية وعدم الانتظام ، مع احتمال تعرض أشد قطاعات المجتمع فقرا لإهمال بالغ . ويبلغ مجموع احتياجات هذه البرامج من المساعدة التقنية ٢٤ مليون دولار أمريكي يلزم منها ٨,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة فورا بينما يلزم ١٥,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للأجل المتوسط ؛

(هـ) إعادة تنشيط الاقتصاد . تشتمل برامج القطاعات ذات الاولوية التي هي أساسية بالنسبة لإعادة تنشيط الاقتصاد على الاعمال المصرفية ، والزراعة والتنمية الريفية ، والصناعة ، والتجارة ، والثقافة والسياحة . ومع أن معظم هذه القطاعات تتوقع مشاركة القطاع الخاص مشاركة واسعة النطاق ، إلا أنها تتطلب مساعدة تقنية

ودعما حفازا لإعادة التنشيط القطاعي . وتقدر التكاليف الفورية ب ٣٥,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛ وتبلغ التكاليف المتوسطة الأجل ٨٣,٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وبهذا يبلغ المجموع ١٠٨,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

٨٠ - يقدم الفرع الخامس جدولا موجزا لتقديرات التكاليف المقترحة للمساعدة التقنية والرأسمالية على السواء .

باء - المساعدة الطارئة

٨١ - على مدى ١٦ سنة ، واجهت الفئات الأشد حرمانا وضعفا حالة طوارئ دائمة . وبالرغم من التحسن النسبي في الاقتصاد خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ ، لا تزال أعداد كبيرة من السكان تواجه عُسرا . ونظرا لأن حالتهم قد آلت إلى الفقر والبطالة ، فهم يحتاجون إلى دعم ومساعدة مباشرين . وخلال مرحلة الانتقال إلى الأحوال الطبيعية ، ينبغي المحافظة على شبكة من السلامة الاجتماعية . ويعني إهمالها الدعوة إلى المزيد من زعزعة الاستقرار الاجتماعي ومن الاضطراب الاقتصادي .

٨٢ - وخلال السنوات القليلة الماضية تم تقديم إغاثة طارئة ومساعدة إنسانية بفضل الدعم السخي الآتي من المانحين ، ومن بضع منظمات دولية رئيسية من المنظمات غير الحكومية ، وعدة منظمات محلية غير حكومية ، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة ، بما في ذلك الغاو ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، واليونيسيف ، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، والأونروا ، وبرنامج الأغذية العالمي . ومنظمة الصحة العالمية . وعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، نظرا لولايته في مجال الإغاثة الطارئة ، كمركز تنسيق لمبلغ ٣٤٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة مُنح له كهبة من أجل المساعدة الغوثية للعمل على تلبية الاحتياجات من الأغذية ، والصحة ، والمأوى ، والتعليم ، والمياه . وكانت المساعدة موجهة إلى أشد الناس ضعفا وهم : المشردون ، واليتامى ، والمعوقون ، والذين آلت حالتهم إلى الفقر . وقدمت مساعدة إلى رابطات الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الخاصة غير التجارية ، أو مباشرة إلى الأسر المعوزة في الفئات المتأثرة من السكان . ويتوقع المكتب البقاء في لبنان لمدة ستة أشهر أخرى سيواصل خلالها تقديم قرابة ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من المساعدة إلى المحرومين . ومن المأمول مع انتهاء عمليات

المكتب تدريجيا أن تقوم منظمات أخرى بتوسيع برامجها لمواصلة خدمة أشد الفئات ضعفا . ومن المأمول أيضا أن أجزاء من البرامج الاجتماعية المقترحة في هذا التقرير سيمكن توجيهها عن طريق المنظمات غير الحكومية دعما لانشطتها .

٨٣ - وتتعلق القضية الرئيسية الواجب التصدي لها بالمشردين الذين يقدر عددهم ب ٠٠٠ ٩٠٠ شخص . وتتطلب إعادة الحياة إلى القرى واحياء المدن المتأثرة مواصلة برامج الإصلاح الهادفة إلى إنعاش الحياة المجتمعية والتركيز كذلك على جميع القطاعات الأساسية ، وخاصة الإسكان ، والخدمات المجتمعية الاساسية ، وإيجاد فرص العمل بغية تمكين العائدين من كسب الرزق . ويلزم برنامج للمساعدة التقنية الفورية بمقدار ٠,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل وضع نهج متكامل وبرنامج عمل لإعادة إدماج وتوطين المشردين . وبالإضافة إلى المساعدة المالية اللازمة لسد الاحتياجات من الإسكان والخدمات ، ينبغي إتاحة مبلغ يقدر ب ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة كمعونة غذائية لبرامج الأغذية والنقد مقابل العمل للعمالة المؤقتة والتنمية المجتمعية ، و ٣٠ مليون دولار أمريكي من المساعدة الرأسمالية لبرامج القروض التي تتصدى لاحتياجات أصحاب المشاريع الصغيرة ، والمزارعين والحرفيين .

٨٤ - وينبغي مواصلة المساعدة الطارئة والإنسانية في سبيل حماية الفئات الضعيفة ، بما في ذلك آلاف المعوقين وأصحاب العجز والأيتام والمسنين والمصابين بأمراض مزمنة ، وإعادة تأهيلها وإتاحة فرص متكافئة لها . ويلزم برنامج للمساعدة التقنية الفورية بمقدار ٠,٧ مليون دولار أمريكي من أجل وضع خطة رئيسية لتنظيم وإدارة قطاع المصابين بالعجز وتقديم دعم لتنفيذها . كما يلزم مبلغ إضافي قدره مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل برنامج للمساعدة التقنية المختارة للتصدي للمشاكل الحادة والمشاكل الاجتماعية الطارئة ، وخاصة مرض الايدز ، وإساءة استعمال المخدرات ، والشباب المهمشون (الميليشيا) والاشخاص الذين يفتقرون إلى وثائق هوية .

٨٥ - ومن ألح الاحتياجات تقديم المعونة الغذائية إلى الامهات الضعيفة والأطفال الضعفاء ، مما يتيح توسيع برنامج قائم ينفذه برنامج الأغذية العالمي بحيث يستطيع خدمة ٠٠٠ ١٠٠ شخص في المؤسسات الاجتماعية ، و ٠٠٠ ٧٠ شخص في مراكز رعاية الأم والطفل ، و ٠٠٠ ١٣ في مطاعم المدارس الابتدائية . كما يهدف البرنامج إلى زيادة مشاركة المرأة في أنشطة الرعاية الصحية باجتذابها إلى المراكز من خلال برامج المعونة الغذائية . وتقدر تكاليف شبكة السلامة الهامة هذه من أجل أشد الفئات ضعفا بمبلغ ١٥ مليون دولار أمريكي . وبالإضافة إلى ذلك ، تلزم مساعدة مادية بمقدار ٣٠

مليون من دولارات الولايات المتحدة لدعم المؤسسات الاجتماعية والافراد وتقديم مساعدة مادية إلى الفئات المحرومة اقتصاديا في المناطق الفقيرة الحضرية وجيوب الفقر الريفي .

٨٦ - ولا بد من استعراض الدور المحدود جدا الذي لعبته الحكومة في هذا الميدان في الآونة الاخيرة ، كما يتعين توجيه اهتمام محدد إلى تنظيم الرعاية الاجتماعية وإدارتها بأقصى قدر من فعالية التكلفة والكفاءة . ويتعين استعراض العلاقة بين الدولة ومتعهدي الرعاية الاجتماعية ، كما يلزم برنامج مساعدة تقنية بمقدار ٥,٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للتنمية المؤسسية للمنظمات المحلية غير الحكومية لتمكينها من مواصلة القيام بدورها الهام .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية الفورية :	٢,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المعونة الغذائية الفورية والمتوسطة الاجل :	٢٥,٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة الرأسمالية :	٤٠,٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

جيم - الهياكل الاساسية والخدمات

الاتصالات السلكية واللاسلكية

٨٧ - أدت الحرب إلى تخريب شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية . وتعرضت الشبكة لاضرار شديدة وفي بعض الحالات دمرت تماما . وشمل ذلك الكابلات المحلية والوطنية والمحولات ، وحلقات الاتصال اللاسلكي ومحطات التوابع والتلكس الدولي والتبادلات الهاتفية ، وكذلك المباني ، ومرافق توريد الطاقة والمركبات . وبدون شبكة فعّالة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، ستتباطأ بشدة عملية إعادة تنمية لبنان باعتباره مركزا رئيسيا للخدمات والاعمال المصرفية للمنطقة .

٨٨ - وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية يحتاج فورا لمساعدات تقنية واستثمارات رأسمالية كبيرة . وبالاضافة إلى المنشآت المادية اللازمة ، فإن إنشاء مركز للاتصالات السلكية واللاسلكية ، وإعادة صياغة القوانين المنظمة لهذا القطاع ، وفصل الخدمات

البريدية عن الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وكذلك القيام فورا بإنشاء شبكة للهاتف المتحرك كإجراء عاجل ، هي من الأمور التي يرى أنها تمثل أولويات فورية .

٨٩ - ومن بين البرامج المقترحة للمساعدة الدولية إصلاح و/أو إنشاء شبكات للكابلات المحلية وأجهزة تحويل ، وإعادة فتح محطة أرضية للتوابع وكذلك إعادة ادخال حلقات الاتصال اللاسلكي مع قبرص وحلقة اتصال للموجات الصغرى مع دمشق . ومن المتوقع أيضا القيام فورا بإنشاء شبكة خلوية لـ ٤٠ ٠٠٠ مشترك . وتشمل المتطلبات للفترة ١٩٩١-١٩٩٦ إنشاء كابل رقمي في قاع البحر إلى قبرص وتنويع حلقات الاتصال الهاتفي مع البلدان المجاورة .

٩٠ - ومن المتوقع أن يدر قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية عبر فترة من الزمن الأموال اللازمة للتمويل الذاتي للاستثمارات الرأسمالية المطلوبة ، ولكن ستكون هناك حاجة إلى المساعدة الدولية على شكل منح وقروض ميسرة و/أو اعتمادات للتوريد مع فترة سماح مدتها ٥ سنوات أو أكثر للبدء في عملية التعمير .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية الفورية :	١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة الرأسمالية المتوسطة الأجل (١٩٩١-١٩٩٦) :	٨٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

الكهرباء

٩١ - يمثل العجز الكبير في الطاقة قيدا خطيرا على عملية الاصلاح في جميع القطاعات . ومنذ عام ١٩٨٩ ، كان توليد الكهرباء متقطعا نتيجة لمشاكل كثيرة : النقص في الوقود وقطع الغيار ، وإصابة خطوط التوزيع والنقل بأضرار شديدة ، وتعطل المحطات الفرعية والمعدات الاخرى ، بما في ذلك وحدات توليد الطاقة . وتزيد طاقة المنشآت القائمة زيادة طفيفة عن ١٠٠ ١ ميغاواط ، في حين ينخفض توليد الطاقة حاليا إلى ٤٠٠ ميغاواط فقط . وفي نفس الوقت يتزايد الطلب بمعدل ١٢ في المائة تقريبا في السنة . ونتيجة لذلك أدخل نظام الحصص : ٦ ساعات من الإمداد بالكهرباء لكل ٣٠ ساعة .

٩٢ - قطاع الكهرباء هو من مسؤولية شركة "كهرباء لبنان" ، وهي كيان مستقل مملوك للدولة تحت إشراف وزارة الموارد الهيدرولية والكهربية . وهذه الشركة ، إلى جانب

مواجهتها لعدد هائل من طلبات الإصلاح ، تواجه مشاكل مؤسسية ومالية كبيرة : انخفاض استرداد التكلفة بسبب تحديد أسعار غير ملائمة للكهرباء وسرقة الكهرباء على نطاق واسع (خلال السنين الماضية لم تغط الدخول إلاّ ١ في المائة من نفقات التشغيل) ؛ وعدم وجود ميزانية تشغيل ملائمة ؛ وعدم القدرة على تحصيل الفواتير وصيانة الانظمة ؛ والنقص في الموظفين المدربين ؛ والحاجة إلى تحديث خدمات الشركة وإدخال نظام الحاسب الالكتروني فيها وإعادة التشكيل المؤسسية .

٩٣ - هناك حاجة إلى برنامج لمساعدة تقنية فورية يتكلف ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة من أجل : (١) وضع خطة رئيسية لإصلاح وتنمية قطاع الكهرباء ؛ و (٢) التعزيز المؤسسي ، والتدريب وإدخال نظام الحاسب الالكتروني ، وتحسين التشغيل/الصيانة . وحددت تكاليف تجديد وإصلاح الانظمة القائمة بمقدار ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ومن المتوقع أن تقرض الحكومة ٧٠ مليون دولار منها إلى الشركة . وهناك حاجة أيضا إلى دعم تقني مباشر في هذا الصدد يبلغ مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة . ومن المقدر أن تبلغ تكلفة زيادة طاقة التوليد بمقدار ٥٠٠ ميغاواط ومتطلبات الشبكة الوطنية بحلول عام ١٩٩٥ ، ٨٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية الفورية	١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة الرأسمالية الفورية (١٩٩١/١٩٩٥)	٨٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة الرأسمالية المتوسطة الأجل (حتى عام ١٩٩٥) :	٨٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

موارد المياه

٩٤ - إن توريد المياه في لبنان كاف ، ولكن نقص الاستثمار والصيانة عبر العقدين الماضيين المقترن بزيادة كبيرة في السكان في المناطق الحضرية أدى إلى زيادة الضغط بشدة على مرافق توريد المياه . وتدهورت نوعية المياه أيضا تدهورا كبيرا . وكمية المياه اليومية التي يتلقاها معظم اللبنانيين تقل عن المستوى المتوسط اللازم للفرد من مياه الشرب . وبعد سنين من الاهمال ، أصبحت هناك حاجة الى استثمارات كبيرة لتحسين فاعلية الخدمات ولتوفير مياه شرب كافية ومأمونة لغالبية السكان .

٩٥ - ومن الناحية المؤسسية ، هناك عدد من السلطات المعنية بالمياه وهي شبه مستقلة وتخضع لمسؤولية وزارة الموارد الهيدرولية والكهربية . وهناك تداخل كبير وتقسيم غير واضح للمسؤوليات . وجرى اصدار سلسلة من القرارات لتصحيح الوضع ولكنها لم تنفذ بعد . وفي الوقت الحالي ، فإن السلطات غير قادرة على إدارة شبكات المياه على النحو الملائم . والاولوية الأشد الحاحا هي إصلاح الخدمات الحالية ووقف الخسائر العالية في شبكة المياه الصالحة للشرب . وكانت الصيانة نادرة ؛ وعلى سبيل المثال ، لا تتوفر بيانات عن ٤٠ في المائة من المياه في بيروت الكبرى . ولم تحتفظ السلطات بحسابات على أسس تجارية كما أن الأسعار لا تغطي التكلفة الحقيقية لتوريد المياه .

٩٦ - ومن الموصى به تقديم مساعدة تقنية فورية لترشيد قطاع المياه وخلق قدرة على تخطيط وإدارة جهد استثماري كبير . ونظرا لأن من المطلوب بذل جهد استثماري كبير في هذا القطاع ، هناك إذن حاجة عاجلة الى خطة استراتيجية للاستثمار . وهناك حاجة أيضا الى مساعدة تقنية لتعزيز قدرة الحكومة على إدارة هذا القطاع وأيضا للمساعدة على تعزيز تطوير التشغيل والصيانة وكذلك أنظمة المحاسبة والتمويل . وهناك برنامج فوري تكلفته ٨,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتقديم مساعدة تقنية لدراسة الإصلاحات الإدارية على المستويين الوطني والمحلي ووضع استراتيجية وطنية لتنمية موارد المياه . وسيجري اختيار ألح المشاريع على أساس الفوائد الفورية التي ستدرها هذه المشاريع مثل تنمية موارد محددة وبناء خطوط ومصانع استراتيجية للإمداد . وبالاضافة الى ذلك ، سيجري تقييم المرافق التي تعرضت لأضرار ووضع تقديرات مالية لإصلاحها . ومن ضمن هذا المبلغ الاجمالي للمساعدة التقنية الفورية ، سيجري تخصيص ٧,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لبرنامج عاجل لتوريد المياه في الريف وتحسين مراقبة نوعية المياه لقطاعات السكان المخدومة دون المستوى . وعلى المدى المتوسط ، هناك برنامج تكلفته ٦,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتوفير المساعدة التقنية لتنمية الموارد المائية الجوفية والسطحية ، بما في ذلك بناء شبكة وطنية لأجهزة التسجيل ، وتقييم الإمكانيات وتحديد الأولويات ووضع تقديرات تكاليف المشاريع المختارة . وسوف تقدم أيضا مساعدة لاستكمال وتحديث وتطبيق قانون المياه ولتحديث معايير قانون المياه . وتقدر التكلفة الرأسمالية لإصلاح شبكات توريد المياه الأشد الحاحا بـ ٣٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مع تخصيص ٣٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمدى المتوسط .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية الفورية :	٨,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية المتوسطة الاجل :	٦,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة الرأسمالية الفورية :	٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة الرأسمالية المتوسطة الاجل :	٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

البيئة

٩٧ - بعد سنوات من الحرب مقترنة بإهمال تام لقاعدة الموارد الطبيعية ، بلغ تدهور البيئة في لبنان مستويات حرجة ينبغي معالجتها فورا . وان استنفاد وتدهور المياه العذبة يهددان التنمية المقبلة . وفي المناطق الساحلية ، تزايدت ملوحة المياه الجوفية على نحو مطرد . والوسائل الحالية لتجميع وإدارة النفايات الصلبة والمياه المهدورة تمثل مصدرا لقلق كبير على الصحة العامة ، كما تجلى ذلك من خلال النفايات العائمة في البحر ، وشوارع المدينة الطافحة ، ومقالب النفايات المفتوحة والشواطئ الملوثة . وحاليا لا توجد وحدات لمعالجة مياه الصرف الصحي في البلد ؛ وليس هناك مرافق لخزانات التعفين . وجانب كبير من مياه الصرف الصحي والمياه المهدورة في منطقة بيروت الكبرى وعديد من المدن الساحلية على السواء يتدفق مباشرة بلا معالجة الى البحر الابيض المتوسط . وفي بعض الحالات ، يجري حفر آبار ارتوازية لتصريف المياه المهدورة ، وكثيرا ما يؤدي ذلك الى تلويث مستودع المياه الارضي ؛ وفي حالات أخرى ، تستخدم المياه المهدورة لاغراض الري مما يتسبب في مخاطر بيئية جادة وعلى وجه خاص اذا اقترن ذلك باستعمال مبيدات حشرية على نحو غير سليم بيئيا .

٩٨ - وهناك منشأتان للنفايات الصلبة في منطقة بيروت الكبرى ، لا تعمل أي واحدة منهما حاليا : واحدة منهما يمكن إعادة تشغيلها بعد حد أدنى من التجديد الرأسمالي وتركيب معدات أساسية بينما تتطلب الاخرى اصلاحا نظرا للاضرار الخطيرة التي اصابتها بسبب الحرب . ويمثل معدل ازالة الغابات مصدرا للقلق في لبنان مثله مثل الزحف على أراضي قيمة قابلة للزراعة وتدهورها . وقبل عام ١٩٧٥ ، كان هناك ٠٠٠ ٨٠ هكتار من

الغابات . ويبقى اليوم ، ٠٠٠ ٦٠ هكتار بينما فقد ٠٠٠ ٣٠ هكتار أو ٣٥ في المائة من غابات البلد ويرجع ذلك في جانب منه الى تصريف المياه المهدورة غير المعالجة في باطن الارض . وتلوث الهواء من المصادر الصناعية وبقدر كبير أيضا من المركبات ذات المحرك يهدد البيئة بينما يتزايد تدهور المناطق الساحلية نتيجة لإلقاء النفايات وأيضا للتركيز الشديد للسكان والانشطة الاقتصادية . وأدى التلوث البحري الناتج عن إلقاء النفايات والمياه المهدورة الصناعية والصرف الزراعي وتسرب النفط والمواد الكيميائية من السفن الى انخفاض الثروة السمكية وتلوث الشواطئ بالقطران .

٩٩ - ونظرا لأن لبنان يبدأ عملية تعمير ، من الاساسي أن تدرج الشواغل البيئية في جميع جهود الإصلاح والتنمية . وهناك حاجة لمساعدة الحكومة في إنشاء إطار للسياسة البيئية لمنع تدهور البيئة في المستقبل ولترشيد القضاء على التلوث الحالي . وينبغي خلق قدرة مؤسسية للإدارة الوطنية للبيئة وإدماجها في تخطيط التنمية . ولا توجد حاليا رقابة لتلوث الهواء كما لا توجد أي سلطة مسؤولة لرصد نوعية الهواء . وعلى وجه خاص ، ينبغي إنشاء سلطة وطنية لتخطيط وإدارة قطاع المجاري . وهناك حاجة إلى مساعدة لدعم السلطات البلدية غير القادرة على بناء الشبكة المطلوبة وتشغيلها وصيانتها . وهناك حاجة إلى خطة رئيسية مستكملة لإدارة النفايات ، وهناك حاجة أيضا إلى دراسات جدوى للمشاريع المحددة بموجب هذه الخطة .

١٠٠ - وتلزم فورا مساعدة تقنية بمقدار ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لما يلي : (١) دراسة للإدارة البيئية لتحديد أنسب الترتيبات المؤسسية للإدارة البيئية في لبنان ؛ (٢) وضع الإطار القانوني لإنشاء وزارة البيئة والهيكل التنظيمي المناسب بما في ذلك توضيح المسؤوليات المؤسسية لتنفيذ القوانين والنظم البيئية ؛ (٣) وضع سياسة وطنية للبيئة تشمل سبل تعزيز تقييم ورصد وزيادة القدرات ؛ (٤) استكمال قائمة لقاعدة الموارد الطبيعية في لبنان ؛ و (٥) التطوير المؤسسي لبناء قدرة مؤسسية أساسية لتنفيذ السياسات القائمة ، ولوضع الإطار التنظيمي المناسب ، وتزويد الهيئات البيئية المنشأة حديثا بالموظفين ، وبناء دعم لزيادة توعية الجمهور وخلق قدرة وطنية لإجراء تقييمات للاثر البيئي باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من جهود التعمير والتنمية . وبالإضافة إلى ذلك ، هناك حاجة إلى برنامج للمساعدة التقنية الفورية بمقدار مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة لترشيد قطاع مياه المجاري والنفايات الصلبة من خلال تنظيم إطار مؤسسي ، واستكمال الخطة الرئيسية والبدء في دراسات تتعلق بشبكات النفايات . وبالإضافة إلى ذلك ، هناك حاجة إلى مساعدة رأسمالية بمقدار ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لإجراء إصلاحات عاجلة على أشغال محلية .

١٠١ - وعلى المدى المتوسط ، هناك حاجة إلى برنامج مساعدة تقنية بمقدار ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لما يلي : وضع وتنفيذ مشاريع محددة في إدارة السواحل ، الإدارة في المناطق الحضرية ووضع خطة وطنية لاستخدام الأراضي ؛ و (٢) برنامج وطني للتدريب والتعليم بشأن إدارة السواحل والنفايات الخطرة ، وتقييم الأثر البيئي والإدارة البيئية . والدراسات التقنية ودراسات الجدوى الأخرى على المدى المتوسط وكذلك تنفيذ مشاريع الاشغال المدنية الملحة ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كمساعدة رأسمالية .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية الفورية :	٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية المتوسطة الاجل :	٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة الرأسمالية الفورية :	٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة الرأسمالية المتوسطة الاجل :	٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

قطاع النقل

١٠٢ - في مجتمع يعتمد تقليديا على قطاع التجارة والخدمات من أجل تنميته الاقتصادية ، من الاساسي أن تكون هناك مرافق ممتازة للنقل ومرافق حديثة للاتصالات من أجل النمو في المستقبل . وبعد ١٦ سنة من الحرب ، لا يملك لبنان لا هذه ولا تلك . وبدلا من ذلك ، وجد البلد نفسه بلا اتصالات سلكية ولاسلكية تعمل على النحو المناسب ، وشبكة طرق معيبة ، وموانئ في حاجة ملحة إلى إصلاح ، وتوريد عشوائي للمياه ، ومطار دولي يتطلب استثمارات كبيرة .

١٠٣ - ولإصلاح هذا الوضع ، ينبغي إعادة بناء وإعادة تجهيز مطار بيروت ، وإصلاح ميناء بيروت (بما في ذلك الاشغال المدنية الرئيسية وإنشاء المعدات الخاصة بمناولة المواد) وإعادة بناء أو تشغيل جانب كبير من شبكة الطرق ، ودعم شبكة النقل العام أو إعادة تشغيلها وإعادة خدمات البريد . وإلى جانب بناء الهياكل الاساسية المدنية وتوريد المعدات ، من الموصى به بشدة وضع خطة وطنية للنقل المتعدد الوسائط . ومن الأمور التي تستحق أيضا أولوية عالية ، الترشيد المؤسسي وتحسين أداء التكاليف وتنظيم قطاع النقل وفقا للخطة .

١٠٤ - وفي المطار ينبغي استبدال المعدات ذات الصلة بالملاحة والارصاد الجوية وأمن الطيران لكي تتفق مع المعايير الصناعية الدنيا . وبالإضافة إلى ذلك ينبغي إعادة بناء محطة الاستقبال وإنشاء مرفق جديد للإمداد بالطاقة . وأخيرا ، ينبغي إنشاء مركز للتدريب وحيازة عدد من المركبات . وفي مطار بيروت ، يجري تشغيل حظيرتين من بين أربع حظائر للطائرات ، وهناك حظيرة يجري تنظيفها من الحطام والانقاض بينما سيجري تحويل الرابعة إلى ميناء للحاويات . وينبغي تبديل جميع أجهزة التحميل والمناولة ، وبناء المخازن ومساحات التخزين وإعادة النظر في نظام الإدارة .

١٠٥ - وشبكة الطرق في حاجة إلى إصلاح تام من خلال برنامج للصيانة الروتينية والدورية ؛ ومواصلة وإتمام البرنامج المتكامل لتحسين الطرق ؛ وإتمام الطريق الشمالي الرئيسي والطرق المؤدية إلى بيروت . وبالإضافة إلى ذلك هناك أولوية عالية لبناء الطريق المطوق لبيروت ، والطريق الجنوبي الرئيسي وطريق رئيسي إلى سوريا . وينبغي إيلاء أولوية في الاهتمام لبناء مزيد من الطرق الريفية . وقطاع النقل العام بحاجة إلى حيازة ٢٤٠ حافلة جديدة بالإضافة إلى المرائب ، وورش صيانة وإصلاح الحافلات الموجودة . وإعداد خطة رئيسية للنقل العام يمثل أيضا أولوية . وأخيرا هناك حاجة إلى إصلاح جميع خدمات البريد بالكامل .

١٠٦ - ومن المقدر أن تكاليف إعداد خطة رئيسية متعددة الوسائط لجميع جوانب النقل والمساعدة التقنية لتعزيز وتنظيم القطاع ستبلغ ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة . وقدرت التكلفة الكلية لإصلاح المطار (بخلاف مبلغ محطة الاستقبال ونموذج محاكاة الطائرات) بمقدار ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عبر فترة ثلاث سنوات ، في حين قدرت تكاليف الإصلاح الكامل لميناء بيروت وغيره من الموانئ بـ ٢٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وحددت تكاليف صيانة وبناء الطرق بـ ٥٩٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وقدرت تكاليف إصلاح وتوسيع شبكة النقل العام بـ ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في حين قدرت تكاليف برنامج المساعدة التقنية لإصلاح خدمات البريد بـ ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية الفورية :	١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة الرأسمالية المتوسطة الأجل :	٩٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

دال - التنمية الاجتماعية والبشرية

الاسكان

١٠٧ - حتى قبل أن يبدأ أي صراع في عام ١٩٧٥ ، كان هناك نقص خطير في مجموع المنازل السكنية في جميع أنحاء البلد . ولقد أدت سنوات الحرب الاهلية الى تفاقم النقص في المنازل من خلال التدمير الجزئي والكلي لما لا يقل عن ٠٠٠ ٣٠٠ وحدة سكنية (تقدر تكلفتها بعدة بلايين من دولارات الولايات المتحدة) ، وهذا مع ارجاء صيانة المساكن التي أُهملت خلال هذه الفترة . ويقدّر أن هناك زهاء ٠٠٠ ٩٠٠ شخص اضطروا الى النزوح ، معظمهم يشغل منازل مملوكة أو مؤجرة من مستأجرين غائبين . وكثير من النازحين بنوا منازل متباينة النوعية على أراض يملكها أناس آخرون . ويعني نقص المرافق السكنية المناسبة أن أكثر من أسرة واحدة يتقاسم شققا صغيرة ، مما يخلق ضغوطا اجتماعية اضافية . والجهاز الحكومي الذي ينظم قطاع الاسكان هو وزارة الاسكان والتعاونيات . كما أن الوكالتين اللتين تشرف عليهما الوزارة ، واللتين تقدمان الائتمان لبناء واصلاح المساكن هما بنك الاسكان والهيئة العامة للاسكان (سابقا صندوق الاسكان المستقل) .

١٠٨ - والقيد الرئيسي على قطاع الاسكان هو عدم كفاية الأموال ، وهي مشكلة متعددة الجوانب زاد من حدتها أسعار الفائدة السالبة ومعدلات التضخم العالية والتقلبات في سعر صرف العملات الأجنبية (المتعلقة بالقروض الأجنبية) . وقد أثار ذلك مسألة امكانية تحمل تكاليف الاسكان بالنسبة للفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض التي شهدت اضمحلال قوتها الشرائية اضمحلالا كبيرا على مدار العقد ونصف العقد الماضي . لقد خلقت هذه العوامل نظاما لتمويل الاسكان غير قابل للادامة يفتقر الى الموارد المالية .

١٠٩ - وفي غياب اطار سياسة مناسبة ، فإن أحد البدائل الجذابة يتمثل في الاعانات الحكومية الضخمة التي تُحمِّل الميزانية التي تعاني بالفعل عجزا كبيرا عبئا لا موجب له . ومع ذلك ، ستكون الحكومة بحاجة الى دراسة واقرار السياسات الاجتماعية الرامية الى مساعدة الفئات المحرومة والفئات ذات الدخل المنخفض فتتناول مسائل مثل أدوات الاقراض الجديدة (الأخذ بالرهون العقارية المقايسة لضمان أسعار فائدة ايجابية) ، ومستوى الاعانات اللازم لفئات المستفيدين المستهدفة ، وكيفية تصميم نظام الاعانات وتوزيعها (اعانات واضحة يمكن قياسها كميا) . ومن الاختناقات الاخرى في توفير الاسكان الاطار الحالي لتنظيم الايجارات ، الذي يكبل الاستثمار في الاسكان بقيود ملزمة .

١١٠ - وتتمثل الحاجة الرئيسية ذات الأولوية في توفير الأموال عن طريق التسهيلات الائتمانية لنظام تمويل الاسكان من أجل اصلاح المساكن وإعادة بنائها ونظرا لما هو معهود عن القطاع الخاص في صناعة الاسكان من قدرة على استعادة حيويته ، فيبدو أن الدولة قد لا تريد العمل في بناء مشاريع الاسكان العامة ، وإنما تقوم بدلا من ذلك بتصميم نظام للاعانات القابلة للقياس الكمي لتوفيرها للاسر المعوزة .

١١١ - ويلزم الاضطلاع ببرنامج فوري للمساعدة التقنية تكلفته مليونان من دولارات الولايات المتحدة وذلك لما يلي : '١' إعادة تقييم تشريعات الرقابة على الايجارات ، بغية ازالتها تدريجيا ؛ '٢' توفير التدريب في مجالات الادارة والتنظيم والتمويل والمحاسبة ؛ '٣' وتقييم برامج تمويل الاسكان ، بما في ذلك قابلية برامج الاقراض للاصلاحات والتعمير وتصميم وسائل اقراض مالي جديدة ؛ '٤' وتخطيط وادارة وتنفيذ برامج توطين الاشخاص النازحين ؛ '٥' وإعداد سياسة وطنية للاسكان . ولا يندرج في ذلك الاحتياجات الفورية والمتوسطة الاجل من المساعدة الرأسمالية . وكمؤشر على ضخامة حجم المشكلة ، يشير أحد التقديرات المحافظة الى أنه يلزم ٦٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة لبعض الاصلاحات المختارة فحسب للمنازل والابنية .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية الفورية : مليونا دولار من دولارات الولايات المتحدة

التعليم

١١٢ - تسببت الحرب في دمار واسع للمؤسسات التعليمية وأدت الى هجرة المدرسين على نطاق واسع . واليوم يواجه قطاع التعليم عددا من المشاكل الرئيسية تشمل التلف الكبير الذي نزل بالمرافق التعليمية ، ونقص المدرسين المدربين تدريبا سليما ، وانقطاع التعليم والتدريب السابق للخدمة وفي أثناء الخدمة ، وحالات النقص الحاد في المواد التعليمية ، وبخاصة الكتب الدراسية ، واضطراب النظام الاداري للتعليم . واضطر ما مجموعه ٥٠٠ ٣ مدرسا الى هجر مواقعهم ، وعُين ٠٠٠ ٥ مدرس غير مدرب لتقديم الخدمات التعليمية الاساسية . وأمسى معهد بحوث وتطوير التعليم ، المسؤول عن تجديد وتطوير التعليم وكذلك تدريب المدرسين ، لا يزاول نشاطه . وانخفض معدل الالتحاق بالمعاهد التعليمية السابقة للمستوى الجامعي ، على حين يعتقد أن معدل أمية البالغين قد ارتفع عما كان عليه في فترة ما قبل الحرب .

١١٣ - على أنه بالرغم من هذه المشاكل ، فقد تميز النظام التعليمي هناك بمرونة معينة أتاحت له البقاء في ظروف كانت معظم النظم الاخرى حريّة أن تنهار فيها ، وهناك ضرورة لدعم وتعزيز بنية هذا النظام بشكل عاجل لكفالة النجاة الفورية له واتاحة امكانية عودته آخر الامر الى الحالة التي كان عليها قبل الحرب . وعلى المدى الطويل يلزم إعادة تنظيم وزارة التربية لتمكينها من التخطيط للتعليم وادارته على نحو فعال . ويلزم إعادة النظر في قطاع التعليم بأسره ، بما في ذلك اطار السياسة والاستراتيجية وبرمجة التعليم .

١١٤ - وتدعو احتياجات انعاش الدولة الى وضع أولويات في التعليم تشمل إعادة ترسيخ التعليم الابتدائي الذي كان في وقت ما عاما ، وإعادة تأهيل الشباب عن طريق شبكة واسعة للتدريب المهني ، وإنعاش التعليم الجامعي لتخريج المتخصصين الذين سيكونون بمثابة رأس الحربة في أنشطة التعمير ، وتوفير المناهج التقنية المنحى لتلبية احتياجات القوى العاملة . وهناك احتياجات فورية لوضع برامج لتدريب المدرسين وإعادة بناء المرافق التعليمية ، والاخذ بالتعليم الاساسي غير النظامي ، وتطوير المناهج التعليمية وفق نسق محدد . ويجب تقييم احتياجات المؤسسات التعليمية من الانعاش والتعمير ، كما يجب تعبئة الدعم الرأسمالي للوفاء بهذه الاحتياجات .

١١٥ - وفي الأمد القصير يجب تلبية الاحتياجات الطارئة لوزراء التربية في ميدان التعليم العام في مرحلة ما قبل الجامعة لإرساء الاساس للانتعاش في المستقبل . ويُوصى بوضع برنامج عاجل للمساعدة التقنية بتكلفة مقدارها ٠,٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة لتدريب المدرسين أثناء الخدمة ، وبرنامج مساعدة رأسمالية قيمته ٤,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة للإصلاح الجزئي لمدارس ابتدائية مختارة و ٣٥ مدرسة ثانوية وتوفير المعدات الاساسية والاثاث الاساسي للمدارس الابتدائية والمتوسطة .

١١٦ - ويوصى بتنفيذ برنامج للمساعدة التقنية الفورية لمدة تصل الى ثلاث سنوات بتكلفة مقدارها ١٤,٩ مليون دولار لدعم النظام التعليمي وهو يهيئ نفسه لتحقيق الأهداف الطويلة الامد . وسيواصل البرنامج توفير التدريب أثناء الخدمة لموظفي التعليم ، واجراء استعراضات متعمقة للنظام التعليمي تعزز قدرات التخطيط والادارة ، وتنشيط المواد والمرافق والخدمات التعليمية . وسيركز فضلا عن ذلك ، على النظام التعليمي الاساسي ، بما في ذلك نماء الطفل في المراحل المبكرة من طفولته ، ودعم التعليم الابتدائي والتعليم غير النظامي . كما يوصى الى جانب ذلك ، بتنفيذ برنامج للمساعدة الرأسمالية الفورية بتكلفة مقدارها ٤٨,٨ مليون دولار من دولارات الولايات

المتحدة لإصلاح المدارس الثانوية والتقنية وكليات تدريب المعلمين وكذلك إعادة بناء ١٦ مدرسة ابتدائية وثانوية .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية الفورية :	١٥,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة الرأسمالية الفورية :	٤,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة الرأسمالية المتوسطة الأجل :	٤٨,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

قطاع الصحة

١١٧ - من بين أشد آثار حرب الستة عشر عاما الأهلية في لبنان تهديدا للحياة ، التفتت التدريجي لنظام عامل للرعاية الصحية وتعثره ثم اختفاؤه في النهاية بالنسبة لسكان يتزايد فقرهم وهشاشتهم يوما بعد يوم . فقد أدى استمرار الصراع والتشريد ونزوح الأدمغة والانهيار الاقتصادي الشامل الى اضمحلال القدرة والموارد والأداء الفعال في قطاع الصحة الى مستوى متدني بشكل يدعو الى الجزع . وتتمثل المشاكل الصحية الرئيسية ، خلال أثر الحرب المباشر على معدل الاعتلال والوفيات ، في الآثار غير المباشرة الناجمة عن الحرمان والأمراض السارية بين مختلف الفئات السكانية . وأمراض الاسهال في ازدياد في بعض المناطق ، بما فيها الزحار الاميبي والتيفوئيد ، وهي السبب الرئيسي لوفيات الأطفال دون سن الثانية . ويلزم ايجاد نظام صحي متكامل لعكس هذا الاتجاه المقلق .

١١٨ - وخلال الصراع ، استطاعت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبعض المنظمات غير الحكومية ، بدعم من الجهات المانحة ، أن تواصل تقديم الحد الأدنى الضروري من الخدمات في أوضاع بالغة الصعوبة ، إلّا أن هذا لا يكفي البتة . ذلك أن أبسط تدابير الرعاية الصحية واللوازم من الأدوية تخرج عن متناول ومستوى دخول ٨٠ في المائة من السكان . وتستخدم ادارة القطاع الصحي العام ١ ٨٠٠ موظف يعملون في ١٩ مستشفى عام وما يزيد على ١٦٠ مركزا صحيا ومستوصفا بمرتبات تجبرهم على البحث عن مصادر دخل أخرى للبقاء على قيد الحياة . ونوعية الخدمة عند أدنى حد لها . ويذهب جزء كبير من ميزانية الصحة الوطنية (٨٠ في المائة) الى إعانة المستشفيات الخاصة .

١١٩ - إن احتياجات القطاع الصحي أكبر بكثير من أن تفي بها المساعدة الدولية . والبرنامج الموصوف يوفر للبنان نظاما محددا للخدمات الصحية الاساسية ، يستهدف بشكل خاص أكثر السكان تأثرا ، وهم سكان المناطق الريفية وفقراء المناطق الحضرية والنازحين والمعوقين .

١٢٠ - ويلزم على الفور تنفيذ برنامج للرعاية الصحية الاولية والخدمات الصحية الاساسية فيما يلي عناصره : '١' تعزيز الخدمات الصحية للرعاية الصحية الاولية ؛ '٢' تنفيذ برنامج موسع للتحصين يهدف الى تقليل الامراض التي يمكن الوقاية منها عن طريق اللقاحات ، وبخاصة الحصبة ، والقضاء على شلل الاطفال والكزاز الذي يصيب حديثي الولادة ؛ '٣' ومكافحة أمراض الاسهال ؛ '٤' ومكافحة أمراض الجهاز التنفسي الحادة والسل الرئوي ؛ '٥' وبرامج صحة الام والطفل ؛ '٦' وبرنامج للعقاقير الضرورية ؛ '٧' والصحة العقلية واساءة استعمال المخدرات ؛ '٨' وبرامج لمكافحة نقص التغذية . وتبلغ التكلفة المقدرة للمساعدة التقنية ١١,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، كما أن اصلاح سبعة مستشفيات للعمل كمراكز احالة للرعاية الصحية الاساسية يعتبر أيضا جزءا من استراتيجية الخدمات الصحية الاساسية وتقدر تكلفته بمليونين ونصف المليون من دولارات الولايات المتحدة .

١٢١ - ويلزم الحصول على دعم مؤسسي تبلغ تكلفته مليونين من دولارات الولايات المتحدة لمساعدة وزارة الصحة فيما يلي : '١' تعزيز خدمات الاحصاءات الصحية لإتاحة امكانية التخطيط المتوسط الامد والطويل الامد ، '٢' إنشاء نظام للرصد والتقييم ؛ '٣' تنشيط نظام الرعاية الصحية بما في ذلك الاصلاح الاداري ، واستعراض الاحتياجات من القوى العاملة والتدريب واجراء تحليل للتكاليف وتحليل مالي للاضطلاع بالرعاية الصحية ؛ '٤' استحداث نظم محوسبة للمعلومات الصحية ؛ '٥' وضبط جودة المنتجات الطبية ؛ '٦' وتجديد برنامج مكافحة الحشرات والقوارض .

١٢٢ - وفي الامد المتوسط ، يمثل تشييد سبعة مراكز للرعاية الصحية الاولية وتجهيزها وكذلك تجهيز ستة مراكز لغسل الكلى من الاولويات الحكومية . وتبلغ التكلفة الكلية لهذه المساعدة الرأسمالية ٩ ملايين من دولارات الولايات المتحدة .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة
التقنية الفورية : ١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة
الرأسمالية المتوسطة الاجل : ٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة

العمل والشؤون الاجتماعية

١٢٣ - يعتبر ارتفاع مستوى البطالة واحدا من المجالات الرئيسية التي يجب أن يتصدى لها لبنان في فترة ما بعد الحرب . ومن الواضح أنه لا بد من توليد هذه الفرص في جميع أوجه النشاط الاقتصادي للبلد كي يتسنى تلبية احتياجات السكان . ولئن كان يجب التشديد على تهيئة فرص العمل ، فإن الجوانب الاخرى لسياسة العمل والشؤون الاجتماعية ، وبخاصة التدريب وتنمية القوى العاملة - تتخلل احتياجات لبنان من الإعمار والتنمية . وتتطلب جميع مؤسسات التدريب في لبنان اصلاحا ، ولم يتلق عدد من البالغين بمن فيهم أعضاء سابقين في المليشيا تدريبا كافيا . وقد كان للحرب أثر مدمر على الإنسان وخلّفت في أعقابها الالاف من المعوقين الذين يحتاجون الى تدريب مهني .

١٢٤ - من ناحية التدريب ، هناك احتياجات في العديد العديد من المجالات منها التدريب المهني للمعوقين ، وتدريب وإعادة تدريب البالغين ، واستحداث التدريب المبدئي بمبادرة من أرباب العمل ، وإنشاء واصلاح أماكن التدريب وتوفير معدات التدريب الاساسية . وتقوم وزارة العمل بمهامها من أماكن غير كافية وسيئة التجهيز ، كما يلزم الدعم خاصة في شكل تحليل وظيفي للوزارة وإعادة تنظيمها علاوة على تدريب كبار الموظفين واستعراض قوانين العمل . والتعاونيات نشطة في لبنان ، إلّا أنها بحاجة الى دعم تدريبي لمدربي التعاونيات . وفيما يتعلق بصندوق الضمان الاجتماعي ، ثمة حاجة الى اجراء استعراض يليه تنظيم برنامج لإعادة التأهيل يشمل الحوسبة الكاملة للتأمين الصحي ، وعلاوة على ذلك يلزم التحول الى نظام للمعاشات التقاعدية .

١٢٥ - ويلزم وضع برنامج عاجل للمساعدة التقنية مدته ثلاثة أشهر وتبلغ تكلفته ٠,٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة للقيام بما يلي : '١' استعراض احصاءات العمل الأساسية ؛ '٢' تحليل/تقييم التنظيم الحكومي في مجالات التدريب ، ومسائل العمل والشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي ؛ '٣' واستعراض سياسات التدريب العامة بما في ذلك التنظيم والتمويل . والمسائل الاخرى الداخلة في اطار الشؤون الاجتماعية كسياسة الرعاية الاجتماعية أو تحديد الفئات الضعيفة لإعانتها ، هذه كلها داخلة في البرامج المقدمة تحت بند المساعدة الطارئة (الجزء الرابع ، الفقرات ٨١ - ٨٦) .

١٣٦ - وبالاضافة الى ذلك ، يلزم الاخذ فورا ببرنامج للمساعدة التقنية تبلغ تكلفته ٥,٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة لتغطية ما يلي : '١' جوانب التدريب ذات الأولوية بما في ذلك تدريب وإعادة تدريب كبار الموظفين ، وإنشاء وحدة تدريبية ثلاثية ، وتعزيز معهد الادارة العامة ، واستعراض وتعزيز قدرة التدريب الاداري ، وتوفير التدريب المهني للمعوقين ، وتدريب/إعادة تدريب البالغين ، وتنقيح مستويات ومناهج التعليم التقني والمهني ، وتوفير المواد والمعدات التدريبية ، وتطوير التدريب بما فيه التدريب في المناطق الريفية والتدريب بمبادرة أرباب العمل ؛ '٢' وتقديم دعم مؤسسي لوزارة العمل بما في ذلك إعادة تنظيم أجهزة الوزارة ، وتدريب كبار الموظفين ، واستعراض قانون العمل ، وإعداد تشريع عن استخدام المعوقين ، وتعليم العمال بما في ذلك تدريب المدربين ، وتوفير معدات العمليات والتدريبات ؛ '٣' تقديم الدعم الإنمائي المؤسسي للتعاونيات ؛ '٤' وتوفير التدريب ودعم تطوير النظم في مجال الضمان الاجتماعي . وتقتصر المساعدة المادية على توفير الحد الأدنى من معدات التدريب اللازمة لتنفيذ البرامج ولا تشمل أي اعتماد لتشييد أو اصلاح المباني أو لشراء المعدات الثابتة أو الاثاث .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة
التقنية الفورية : ٦,٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

هاء - التخطيط الوطني والإدارة المدنية

الاحصاءات

١٣٧ - لا توجد حاليا من الناحية العملية أية احصاءات وطنية مستكملة عن لبنان . وجميع الوثائق والمعدات التي كانت موجودة في الإدارة المركزية للاحصاء ، وهي الوكالة الرئيسية الحكومية لجمع الاحصاءات الوطنية ، قد دمرت خلال الحرب وأزيل المبنى بأكمله . ولا يوجد سوى ثلث الموظفين اللازمين ، وهم بغير معدات أو مبنى .

١٣٨ - وتركت هذه الحالة الأليمة البلد دون قاعدة البيانات الاحصائية اللازمة لتعميره وتنميته . وهناك حاجة ملحة إلى اجراء دراسات استقصائية عاجلة في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية ولقياس مدى الدمار . وبالمثل هناك حاجة كبيرة لتنسيق الأنشطة الاحصائية مع مختلف الوزارات وفقا لاحتياجات كل منها . والقدرة على الاضطلاع بدراسات استقصائية منتظمة ، وعلى تنسيق جمع الاحصاءات وإنشاء قاعدة بيانات وطنية هي متطلب أساسي لجميع أنشطة التخطيط الإنمائي والبرمجة .

١٢٩ - ويلزم برنامج اصلاح فوري لتنشيط الإدارة المركزية للاحصاء من خلال توفير مرافق الأبنية ، والأثاث فضلا عن مرافق الحاسوب والاستنساخ . وينبغي أن يصاحب ذلك توفير المساعدة التقنية اللازمة لإعداد عينة رئيسية احصائية للبنان باستخدام التكنولوجيا الحديثة ، وتصميم وتنفيذ دراسات استقصائية ديمغرافية واقتصادية واجتماعية بما في ذلك دراسات استقصائية للمشردين والسكان النشطين اقتصاديا فضلا عن دراسة استقصائية لدخل الاسرة ونفقاتها . ومما يوصى به أيضا بدرجة كبيرة أن يجري فورا تعداد صناعي وتعداد زراعي . وهذا البرنامج الفوري بأكمله تقدر تكلفته بمبلغ ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة . واضافة إلى ذلك ، فثمة برنامج للمساعدة التقنية الأطول أجلا يهدف الى أن تصبح الإدارة المركزية للاحصاء عاملة على أكمل وجه وذلك بتنفيذ برنامج تدريبي شامل بما في ذلك إنشاء مركز تدريب احصائي ، وإنشاء قواعد بيانات وطنية (من قبيل إنشاء قاعدة تتعلق بالسكان والمساكن) ، وإنشاء شبكات حاسوب تتصل بالإدارة المركزية للاحصاء ، وبناء قدرات وطنية على اجراء الدراسات الاستقصائية الاجتماعية - الديمغرافية بشكل منتظم ، وتقدر تكلفة البرنامج بمبلغ ١١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية الفورية :	٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية المتوسطة الأجل :	١١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

التخطيط الوطني

١٣٠ - وثمة خطة متوسطة الأجل ستسهل تحديد الأولويات الوطنية ووضع استراتيجية إطارية لأفضل طريقة لاستغلال موارد لبنان البشرية والمالية والطبيعية على نحو فعال ، ومن المتوقع أن تتضمن هذه الخطة إطارا شاملا في مجال الاقتصاد الكلي يحدد السياق اللازم لصياغة سياسة اقتصادية وطنية ويضع أساسا لاستراتيجية إنمائية طويلة الأجل . والتكلفة المقدرة لوضع الخطة هي مليون واحد من دولارات الولايات المتحدة . ويتوقع أن تؤدي الخطة الى أولويات قطاعية تستلزم خططا استثمارية ودراسات جدوى لتعبئة الموارد المحلية والدولية . وتتطلب السلطات الوطنية مساعدة قيمتها نحو مليونين من دولارات الولايات المتحدة لإعداد هذه الدراسات الاستثمارية ، ودعما تقنيا لإدارة أهداف الخطة وتنفيذها ورصدها ، وتنسيق المساعدة الخارجية .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية الفورية :	٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة

الإدارة المدنية

١٣١ - إن الهيئة التي يفترض فيها أن تخطط وتوجه وتدعم تنمية لبنان اليوم تقف عاجزة إلى حد كبير . فقد أدت ست عشرة سنة من الإهمال إلى إدارة غير قادرة على الاستجابة للتحديات التي تواجهها . ويفتقد هيكلها إلى تعريف وتقسيم واضحين للمسؤوليات . والإدارة مطبق فيها نظام المركزية الى حد بعيد وتواجه مشاكل خطيرة في اجتذاب موظفي خدمة مدنية أكفاء . وتتراوح نسبة الوظائف الشاغرة وفقا للدرجة بين ٥٠ و ٧٠ في المائة ، كما أن المرتب ومجموعة التعويض غير كافيين إلى حد بعيد لمواجهة تكلفة المعيشة . والتطوير الوظيفي عشوائي ولم تحدث ، من ناحية المبدأ ، ترقيات منذ عام ١٩٨٢ .

١٣٢ - والمهارات التقنية والإدارية ضعيفة ، وقد تبين أن هيكل التسلسل الهرمي غير فعال . والنظامان الإداري والاساسي اللذان يحددان حقوق والتزامات موظفي الخدمة المدنية لا يناسبان العصر الحالي . ولم تجر صيانة للهيكل الاساسي المادي منذ منتصف السبعينات ، وهناك حاجة ماسة للمعدات الاساسية .

١٣٣ - ومع أخذ ما ذكر أعلاه في الاعتبار يقترح برنامج اصلاح ومساعدة للإدارة المدنية على مرحلتين :

(أ) إنشاء الإطار المؤسسي وإعداد خطة للاصلاح . ينبغي أن تقوم اللجنة الوطنية للاصلاح الإداري ، بقيادة خبير على أرفع مستوى ، بتحديد أولويات مجالات الاصلاح ، ووضع برنامج عمل ، والبت في الأولويات الوطنية والمسؤوليات المؤسسية المتعلقة بتخطيط تلك الأولويات وتوجيهها وتنفيذها ورصدها . وتلزم قرارات أيضا بشأن الهيكل الرأسي للإدارة ، والوسائل اللازمة لمراقبتها وتنسيقها على نحو فعال ، ودرجة لامركزية المهام والمسؤوليات . وتلزم المساعدة التقنية لدعم الحكومة في هذه الجهود ولإعداد خطة اصلاح شاملة . والإطار الزمني لهذا البرنامج هو ستة إلى تسعة شهور والتكلفة المقدرة هي ٠٠٠ ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛

(ب) تنفيذ خطة إصلاح الإدارة المدنية . ينبغي للخطة أن تركز على المجالات التالية : التنفيذ التدريجي للهيكل المنقح للمؤسسات المعنية ؛ استكمال الإطار القضائي والتشريعي بأحدث المعلومات ؛ تحديد الوظائف والاحتياجات من الموظفين ، واستكمال أوصاف الوظائف ومجموعة الاجر بأحدث المعلومات ، وتنفيذ برامج التدريب ؛ تحسين هيكل المالية العامة بما في ذلك الميزنة ، والحسابات القومية ، وتوليد

الإيرادات ، ونظم المدفوعات ؛ وتحسين الهيكل الاساسي الإداري ، والمعدات ونظم المعلومات . والإطار الزمني هو ثلاث إلى أربع سنوات ، والتكلفة المقدرة تبلغ ٤,٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة .

١٣٤ - وبالرغم من أن ما يقرب من جميع الوزارات الحكومية في حاجة إلى تطوير الإدارة واصلاح المؤسسات ويجري دراستها على هذا الاساس في هذا التقرير تحت الفروع القطاعية ذات الصلة ، فهناك وزارة واحدة ذات أثر على القطاع العام بأكمله وفي حاجة ماسة إلى المساعدة الفورية - ألا وهي وزارة المالية . وفي لبنان تتعرض الحالة المالية إلى خطر التدهور بدرجة أكبر ما لم تتخذ تدابير شديدة . والسبيل الوحيد لخفض العجز المالي مع توفير زيادة مستوى الخدمات العامة في نفس الوقت على النحو الذي يدعو إليه هذا التقييم الشامل هو من خلال تكثيف الجهود الرامية إلى توليد الإيرادات (وجمعها) . ويلزم برنامج مساعدة تقنية فورية قيمته مليون واحد من دولارات الولايات المتحدة للتركيز على : '١' زيادة توليد الإيرادات ؛ '٢' زيادة جمع الإيرادات من خلال التنويع بالبعد عن الاقتصار على الضرائب غير المباشرة ورسوم المستخدمين ، فضلا عن جمع الإيرادات على نحو أكثر فاعلية من خلال حوسبة النظام المركزي للتسجيل والجمع ؛ '٣' تحسين إدارة الموارد ؛ '٤' استعراض هيكل وإدارة المالية العامة بما في ذلك التخطيط الكلي ؛ '٥' وضع تفاصيل برنامج رصد ومراقبة ؛ '٦' تدريب الموظفين الرئيسيين من فئتي الإدارة العليا والإدارة المتوسطة .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية الفورية :	١,٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة الرأسمالية المتوسطة الاجل :	٤,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

واو - الانعاش الاقتصادي

الخدمات المصرفية والمالية

١٣٥ - إن النظام المصرفي في لبنان في حالة بالغة من الضعف . فقبل الحرب ، كانت لبنان مركزا نشيطا للاعمال المصرفية حيث جذب نظامها القائم على التبادل الحر والسرية المصرفية التامة رأس المال من مجموعة كبيرة من المصادر المختلفة . وبحلول عام ١٩٨٦ كان القطاع يواجه خمس مشاكل رئيسية إلى جانب انخفاض قيمة الليرة

اللبنانية وانعدام فرص الاستثمار المحلي : عدم سداد القروض ؛ الارتفاع المفرط في أسعار الفائدة ؛ زيادة التكاليف ؛ اختلاس الأموال ؛ وانعدام انفاذ اللوائح . وبالرغم من هذا فلم يحدث حتى عام ١٩٨٨ أن عانت ثقة الجماهير في النظام المصرفي للبنان ، والذي ظل لمدة طويلة منيعا ضد التدهور السياسي والأمني المضطرد ، انخفاضا بالغا سببته جزئيا الاختلالات المزعومة في الممارسات المصرفية . وبحلول عام ١٩٨٩ تجمعت المخاطر التي تتسم بها الأعمال المصرفية في اقتصاد زمن الحرب ، وهي سوء الإدارة ، والاختلاس والافتقار إلى انفاذ اللوائح المصرفية ، مما أدى إلى تدفق الإيداعات إلى خارج البلد وصعوبات السيولة التي عانت منها عدة مصارف لبنانية .

١٣٦ - وهناك حاجة فورية لإصلاح شامل للنظام المصرفي . ويجب أن يخفض العدد الإجمالي للمصارف التجارية من مستواه الحالي البالغ ٧٩ ، ولا سيما لأن الأعمال المصرفية التجارية يسودها عدد صغير نسبيا من المصارف . ومن المتوقع أن تؤدي إعادة التشكيل إلى زيادة حجم المصارف وقوتها المالية بالرغم من نقص عددها . ويجب أن يهتم الإصلاح أيضا بالإطار التنظيمي والقانوني للأعمال المصرفية ، وبالحاجة إلى الامتثال على نحو أفضل للوائح القائمة وإلى انفاذها ، وبتحسين الإدارة . وينبغي للإصلاح أيضا أن يدخل النظم الوسيطة المالية الأخرى الضرورية للاستثمار في مجال التعمير . وعلى وجه التحديد ، فلبنان لم يكن لديه أبدا نظام للأعمال المصرفية الاستثمارية يسمح للمستثمرين بالتعهد بالتزامات طويلة الأجل في مقابل رأس مال الاستثمار . ولم تستخدم الأعمال المصرفية حتى الآن كأداة للاستثمار . وأيضا ، لما كان المصرف المركزي يؤدي دورا حاسما بهذه الدرجة في السياسة النقدية ، من الواضح أنه يجب زيادة قدرته وإدخال نظم مناسبة لجمع البيانات . وهناك حاجة لإنشاء نظم وسيطة مالية أخرى من قبيل سوق الأوراق المالية إذا كان يراد تنمية لبنان مرة أخرى بوصفها مركزا للخدمات المصرفية والمالية . وأخيرا ففيما يتعلق بالتأمين ، فضمانات الاستحقاقات كثيرا ما تكون مريبة ولا يوفّر التدريب إلا من جانب عدد محدود من الشركات كما أنه لا يركز إلا على تقنيات المبيعات .

١٣٧ - ويلزم برنامج مساعدة تقنية تبلغ قيمته مليون واحد من دولارات الولايات المتحدة في الأجل الفوري لبناء قدرة في المصرف المركزي على تصميم وإدارة السياسات النقدية المحسنة وعلى إجراء إعادة تنظيم لمهامه .

١٣٨ - ويلزم أيضا برنامج مساعدة تقنية فورية تبلغ قيمته مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة لمساعدة البلد على الاضطلاع بإصلاح للنظام المصرفي يوجّه نحو وضع

إطار تنظيمي وقانوني شامل وإنفاذه ، ودراسة جدوى بدء الأعمال المصرفية الاستثمارية على الفور . وللانتفاع من التدفقات المصرفية عندما تسمح المصارف الكويتية بتحويلات غير مقيدة ، وكذلك لتحقيق أقصى زيادة للفرص الناشئة من انهيار بنك الائتمان والتجارة الدولية ، من المهم أن تقوم المصارف اللبنانية الكبيرة ذات الشبكات الدولية بتعزيز الخدمات المؤسسية الفعالة . وينبغي لأي إصلاح مصرفي أن يسمح بمجال من زيادة التدريب في مجالات من قبيل التقنيات الحديثة للأعمال المصرفية وتوفير الخدمات المالية للمستهلكين . وأيضا نظرا لأن إمكان الإشراف المصرفي الفعال محدود بقدرة لجنة مراقبة المصارف ، ينبغي أن يوفر للجنة الدعم المتعلق بالسياسات العامة ، والتنمية والتدريب المؤسسيان . وتلزم أيضا مساعدة في تنمية القدرة المؤسسية فيما يتعلق بتدريب المهنيين الطموحين في مجال المبادئ والممارسات والتقنيات المستخدمة في الأنواع المختلفة من التغطية التأمينية . وأخيرا ، تلزم مساعدة تقنية لدراسة جدوى إعادة تنشيط سوق الأوراق المالية اللبنانية فضلا عن إنشاء آليات مالية أخرى .

	الاحتياجات المقدرة من المساعدة
التقنية الفورية :	٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

الزراعة والتنمية الريفية

١٣٩ - عانى الإنتاج الزراعي في لبنان خلال فترة الحرب من ركود كبير إلى الحد الذي بلغ فيه الناتج المحلي الزراعي الإجمالي لعام ١٩٩٠ قيمة تقل عن مستواه في عام ١٩٦٦ . والهيكل الأساسي الزراعي ولا سيما شبكة الري ومرافق التخزين وأبنية المزارع والطرق قد دمرت تدميرا شديدا نتيجة للنزاع . وأصبحت الإدارة الزراعية عاجزة ، كما أن الحكومة المركزية لم يكن باستطاعتها توفير الخدمات اللازمة لمجتمع المشتغلين بالزراعة . وانخفض إنتاج بعض المحاصيل بينما اختفت محاصيل أخرى تماما مثل بنجر السكر والطباق . ولم يتمكن المزارعون من إدامة الإنتاج ، وهجرت مساحات زراعية شاسعة . وانخفضت صادرات المنتجات الزراعية بدرجة كبيرة نتيجة لعوامل متعددة بما فيها انخفاض قيمة الليرة اللبنانية ، والارتفاع المفرط في أسعار المواد الخام والمدخلات الزراعية ، ونقص الكهرباء ، ومشاكل نقل المنتجات الزراعية .

١٤٠ - ولتحسين الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج الغذائي والزراعي يلزم اتباع سياسة تؤكد على تحقيق أقصى انتفاع من الموارد الزراعية لكل من الاستهلاك المحلي واحتياجات التصدير . وتشمل هذه السياسة الاستعمال المكثف للمياه والأرض والعمالة (بما في ذلك

العمالة التي توفرها المرأة) ، وتحسين نظم الزراعة ، وأنماط زراعة المحاصيل وتنويع اختيار المحاصيل . ويحتاج استغلال الأحراج ومصائد الأسماك إلى اتباع برنامج من التنمية القابلة للإدامة لكي يتسنى ضمان حماية البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية للبلد . ومن شأن وضع سياسة تتعلق بالتخطيط الإقليمي أن تساعد في تنمية القطاعات الريفية ، وبذلك ترفع مستويات معيشة معظم الفئات الضعيفة بما في ذلك المرأة . وإجمالا تلزم مساعدة تقنية في مجالات الائتمان والجمعيات التعاونية ، وميكنة الزراعة ؛ وإصلاح الأراضي ؛ وتنمية الموارد البشرية ؛ والري ؛ وإنتاج المحاصيل وتسويقها ؛ وتطوير الصناعات التجهيزية ؛ والإنتاج الحيواني وتنمية مصائد الأسماك .

١٤١ - وللاستجابة الى الاحتياجات الهائلة لقطاعي الزراعة والتنمية الريفية ، يقترح سبعة برامج مساعدة تقنية ، لكل منها برنامج فوري وبرنامج طويل الأجل مع ما يتطلبه من تكلفة مقدرة : '١' حماية البيئة والتنمية الزراعية القابلة للادامة من خلال اعادة زراعة الأحراج وغيرها من البرامج - مليون واحد من دولارات الولايات المتحدة مساعدة فورية ، و ٤,١ من ملايين دولارات الولايات المتحدة مساعدة متوسطة الأجل ؛ '٢' بناء القدرات لتحسين الارشاد والبحث الزراعيين - ١,١ مليون دولار مساعدة فورية ، و ٨,٣ من ملايين الدولارات مساعدة متوسطة الأجل ؛ '٣' ادارة المياه الجوفية وموارد الري - ٠,٩ مليون دولار مساعدة فورية ، و ٣٤,٣ مليون دولار مساعدة متوسطة الأجل ؛ '٤' تحسين انتاج المحاصيل وتنمية/تحسين التقاوي - ١,٤ مليون دولار مساعدة فورية ، و ٧,٥ مليون دولار مساعدة متوسطة الأجل ؛ '٥' التنمية المتعلقة بالحيوانات الزراعية ومصائد الأسماك - مليون واحد من الدولارات مساعدة فورية ، و ٥,٧ مليون دولار مساعدة متوسطة الأجل ؛ '٦' تقديم المساعدة للمشاريع الائتمانية ، والجمعيات التعاونية ، وميكنة الزراعة - مليون واحد من الدولارات مساعدة فورية ، و ٤,٥ مليون دولار مساعدة متوسطة الأجل ؛ '٧' التسويق الزراعي ، ومراقبة الجودة ، وتطوير صناعات التجهيز - ١,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مساعدة فورية ، و ١٠,٣ مليون دولار مساعدة متوسطة الأجل .

١٤٢ - ويلزم ايضا استثمار في الهيكل الأساسي على سبيل الأولوية ، ولاسيما لتطوير الري . ويقدر الاستثمار المطلوب بشكل متحفظ بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ويشمل '١' اصلاح النظم التقليدية الصغيرة النطاق - ٢٥ مليون دولار ؛ '٢' انشاء خزانات صغيرة وشبكات ري - ٢٥ مليون دولار ؛ '٣' نظم الري الواسعة النطاق - ١٠٠ مليون دولار ؛ '٤' غير ذلك من عناصر الهيكل الأساسي الريفي والهيكل الأساسي للمزارع - ٥٠ مليون دولار . واضافة الى ذلك ، اذا اريد نجاح جهود التعمير في القطاع الزراعي ينبغي ايلاء الاهتمام الى انشاء مصرف ائتمان زراعي متخصص .

١٤٣ - وأخيرا ، سيقوم برنامج للمعونة الغذائية باستخدام المعونة الغذائية والمساعدة الائتمانية كحافز على عودة المزارعين الى أراضيهم واستئناف الانشطة الزراعية . وهذا البرنامج سيخلق أيضا فرص عمالة ، ويعيد توطين المشردين ويعزز الاعتماد على النفس . والتكلفة المقدرة تبلغ ٣٠ مليون دولار لسنتين .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية الفورية :	٧,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية المتوسطة الأجل :	٧٤,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة الرأسمالية الفورية :	٢٠٠,٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة للمعونة الغذائية :	٣٠,٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

الصناعة

١٤٤ - حدث في القطاع الصناعي تدمير شديد للمؤسسات التجارية وقدرات الصناعة التحويلية خلال الحرب . وقد أضر النزاع أو دمر ما يقدر ب ٣٥٠ مصنعا وأغلقت ٦٠٠ الى ٧٠٠ مؤسسة تجارية . وكثير من المؤسسات التي مازالت باقية لا تعمل ، أو تعمل بنسبة ٣٠ الى ٣٠ في المائة من قدرتها فيما قبل الحرب ، وتواجه حالات نقص مستمرة للمواد الخام والطاقة وكذلك مشاكل تتعلق بالنقل . وانخفض مجتمع العاملين في الصناعة من نحو ٠٠٠ ١٤٠ في عام ١٩٧٥ الى ٠٠٠ ٤٥ بحلول عام ١٩٨٥ ، ويتوقع أن يمثل المستوى الحالي مزيدا من الانخفاض . وقد ساهمت أزمة الخليج وانخفاض النمو الاقتصادي في السنوات الاخيرة أيضا في انخفاض النمو الصناعي في لبنان . وتبين التقديرات أن ما قيمته نحو ١٣٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة من الصادرات الصناعية قد فقد نتيجة لأزمة الخليج (سنويا) .

١٤٥ - وتلزم مساعدة لمعاونة الحكومة في انعاش القطاع الصناعي وتعزيز القطاع الخاص فيه . وتلزم مساعدة تقنية كبيرة لاصلاح الصناعات ولاسيما في قطاع النفط . وترغب الحكومة أيضا في أن ترى جودة المنتجات اللبنانية وقد تحسنت وذلك لتصديرها الى الاسواق الدولية . وفي خلال السنوات الـ ١٦ الماضية فقد القطاع الصناعي عددا كبيرا من عماله المهرة . ومن الضروري وجود مؤسسات كافية يمكنها تدريب قوة العمل التقنية اللازمة . وأخيرا فصناعات كثيرة تعد مصادر تلوث خطيرة وتلزم اجراءات لجعل استهلاكها للطاقة يتسم بدرجة أكبر من الكفاءة ولخفض أثرها البيئي السلبي .

١٤٦ - وثمة برنامج مساعدة تقنية لتعزيز قدرة الحكومة على تخطيط القطاع وتوجيهه ، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص ، وضمان المنافسة الصناعية من خلال وضع معايير الجودة وتوفير الدعم التقني الأولي الحاسم لصناعات مختارة تأثرت بالنزاع ، وتقدر تكاليف هذا البرنامج بمبلغ ٤,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . كما أن هناك برنامج لاصلاح وتعزيز برامج التدريب التقنية والادارية للصناعات ولاعداد دراسات جدوى للتمويل الأجنبي والتمويل المشترك ، وتقدر تكاليفه بمبلغ ٣,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . ولوضع معايير للتلوث ، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة ، وخفض الابتعاثات الملوثة والفضلات الصناعية في عدد من المصانع ، يلزم برنامج تكلفته ٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية الفورية :	٩,٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية المتوسطة الأجل :	٨,٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة

التجارة

١٤٧ - يرتبط ترويج التجارة ارتباطا وثيقا بالقطاعين الصناعي والزراعي ، وهو مجال اكتسب أهمية متزايدة في أعقاب الأحداث الأخيرة في المنطقة . وبرغم تخفيض قيمة الجنيه اللبناني على مدى السنوات القليلة الماضية - مما أسفر عن انخفاض التكلفة النسبية للعمل - انخفض نشاط الصادرات انخفاضا كبيرا نتيجة تركز الأعمال الحربية في المنطقة الصناعية في شرق بيروت وتوقف النشاط في الميناء الرئيسي للبلد فضلا عن مسار أحداث أزمة الخليج والحرب التي وقعت بعد ذلك .

١٤٨ - وهناك عدد قليل من التفاصيل الموثوقة فيما يتعلق بالتجارة اللبنانية ، لكن الصادرات اللبنانية إلى منطقة الخليج والعراق والأردن كانت تمثل ما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من جميع الصادرات اللبنانية طوال السنوات القليلة الماضية . وقُدّرت الصادرات في عام ١٩٩٠ (بدولارات الولايات المتحدة) بأقل من ٦٠ في المائة عن مستواها في عام ١٩٨٨ ، في حين تشير التقديرات إلى خسارة مقدارها ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في إجمالي الصادرات بسبب أزمة الخليج . وقد أصيبت صادرات المنتجات الزراعية بوجه خاص بضرر بالغ حيث تستورد بلدان الخليج ٩٦ في المائة تقريبا من جميع صادرات الفواكه اللبنانية .

١٤٩ - وتدعو الحاجة إلى إعادة دراسة الميزة النسبية للبنان في مجال التجارة وكذلك في مجال الخدمات . وبالنظر إلى الاعمال الحربية ، لم تتمكن كثير من المؤسسات من مواكبة التطورات العلمية الجديدة مما أضعف تنافس لبنان عموما مع العالم الخارجي وأضر بتجارته . وما برحت الحالة تتسم بصعوبة خاصة في تلك الصناعات التي كانت تستهدف بوضوح تلبية احتياجات الاسواق في منطقة الخليج . ولم تعد الظروف التي مكنت لبنان من الازدهار في فترة ما قبل عام ١٩٧٥ صالحة ، وتتوقف قدرة لبنان على المنافسة في المستقبل على تطوير الدراية الفنية في المجالات التي يتمتع فيها هذا البلد بميزة نسبية محتملة . ولابد لاي محاولات شاملة في مجالي التعمير والتنمية أن تكون مصحوبة بتحليل هذا النوع من النشاط بصرف النظر عن الشكل التي تتخذه ، سواء كان شكلا مؤسسيا أو عن طريق محافل مثل الحلقات الدراسية وأفرقة البحوث الفكرية . وتقوم السلطات الوطنية أيضا بعملية تنقيح للاتفاقات التجارية مع البلدان عديدة ودراسة قضايا مثل "الاغراق" غير المشروع .

١٥٠ - ومن المطلوب وجود برنامج مساعدة تقني قصير الأجل تبلغ تكلفته ٥٠, مليون دولار لتحقيق ما يلي : '١' إنشاء شبكة معلومات تجارية ومركز للترويج ؛ '٢' وضع إطار مؤسسي للتجارة والصادرات وتقديم دعم انمائي مؤسسي مختار للهيئات الرئيسية بما فيها وزارة التجارة ومجالس إدارات التسويق ولعملية اختيار منتجات التصدير ؛ '٣' وضع نظام لمواءمة المنتجات والحفاظ على المعايير ومراقبة الجودة والتأمين على ائتمانات الصادرات ؛ '٤' رعاية وتنظيم المعارض التجارية والانشطة المشابهة لترويج التجارة ؛ و '٥' عقد حلقات دراسية بشأن مواضيع مثل تقنيات التصدير والتوسع في الصادرات في فترة ما بعد قيام السوق الاوروبية في عام ١٩٩٣ ودور لبنان في الاقتصاد الإقليمي .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة

التقنية المتوسطة الاجل : ٠,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة

الثقافة والسياحة

١٥١ - يرتبط المجتمع اللبناني ارتباطا وثيقا بتراثه الثقافي وتاريخه الماضي . فقد ورثت لبنان عددا من أهم المواقع الاثرية وأجملها ، لكن سنوات النزاع أثرت بشدة على حالة هذه المواقع . ففي صور ، تضم المنطقة الصهاريج الاثرية القديمة والمعابد ، وقد تعرض مضمار سباق الخيل هناك لاضرار كبيرة سواء نتيجة عدم وجود الصيانة المنتظمة أو التدمير المتعمد . ويشغل اللاجئون أو المشردون بعض مباني المواقع الاثرية والمباني النائية . وعلى الرغم من أن العديد من الصروح المعمارية

في بعلبك أقل تأثرا بصورة مباشرة نتيجة الحرب ، فإنها في حاجة إلى مساعدة بسبب عدم وجود الصيانة . وقد أصيبت مدينة صيدا بأضرار نتيجة القصف بالقنابل إلى جانب تعرض حمام "المير" والأجزاء القديمة من المدينة للتدمير أو لتغييرات كبيرة في معالمها . وبسبب الأعمال الحربية ، انتقلت أسر اللاجئين والمشردين إلى جميع الأماكن المتاحة حتى الآثار التاريخية . وتعاني مواقع أخرى من بينها البطرون وسانت غايلز وجبيل وخان خالدة والجيه سواء من أضرار مباشرة أو نقص حاد في أعمال الصيانة .

١٥٢ - وقد تعرض المتحف الوطني في بيروت لقدر كبير من الأضرار أثناء الحرب ، بسبب موقعه أساسا على طول "الخط الأخضر" ، وهو الخط الذي يعين الحدود التي تفصل بين شرق بيروت وغربها ، وهي منطقة شهدت عددا من أعنف المعارك في تاريخ الحرب كلها . وعلى الرغم من أن المتحف مازال قائما ، فإن خزائن العرض أصيبت بأضرار بالغة إن لم يكن تم نهبها ، فضلا عن اصابات صالات العرض بثقوب نتيجة اختراق طلقات الرصاص وتدمير أبواب المتحف وتسرب المياه من سقوفه . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن ارتفاع المياه الجوفية في الطابق الأسفل من المتحف يعرض للخطر الكثير من المقتنيات الثقافية والآثار القديمة المخزنة هناك .

١٥٣ - ويلزم وجود برنامج عاجل للمساعدة التقنية تبلغ تكلفته ١,٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لتحقيق ما يلي : '١' تقييم الأضرار التي لحقت بالمتحف الوطني وتحديد احتياجات الاصلاح والإعمار ؛ '٢' إجراء جرد للمجموعات المتبقية في المتحف ؛ '٣' تقييم احتياجات الحفظ والصيانة اللازمة للمواقع الأثرية الرئيسية ؛ '٤' إعداد وتجهيز المتحف الوطني فضلا عن القيام بأعمال الاصلاحات الطارئة ؛ '٥' عقد برامج تدريبية لكبار الموظفين ذي الصلة ؛ و '٦' استعراض الإطار التشريعي فيما يتعلق بالتراث الثقافي .

١٥٤ - ويلزم برنامج مساعدة تقني عاجل تكلفته ٣,٢ مليون دولار للقيام بما يلي : '١' إجراء تقييم للأضرار التي لحقت بالمواقع الأثرية القديمة الرئيسية ووضع خطط تفصيلية لأعمال الترميم والاصلاح والصيانة ؛ '٢' تعزيز قدرة المديرية العامة للآثار على فهرسة هذا القطاع وتخطيطه وإدارته ؛ و '٣' القيام بحملة دولية لحماية التراث الأثري والتاريخي في منطقة صور . وبالاضافة إلى ذلك ، يلزم توفير مبلغ ٧ ملايين دولار كمساعدة مادية للقيام بما يلي : '١' اصلاح المتحف الوطني وكذلك المتاحف الأخرى ؛ '٢' صيانة المواقع الأثرية الرئيسية الاثنتي عشرة والحفاظ عليها ؛ و '٣' الحفاظ على المقتنيات الأثرية والتاريخية .

١٥٥ - ويرتبط قطاع السياحة ارتباطا وثيقا بالمواقع الثقافية الجذابة في لبنان ، والذي كان مصدرا رئيسيا للإيرادات للقطاع الخاص ولهذا البلد قبل عام ١٩٧٥ . وعلى الرغم من ضرورة ترك هذا القطاع بصورة دائمة للمستثمرين من القطاع الخاص ، فإن الحكومة في حاجة إلى المساعدة لتخطيط هذا القطاع ، وإعداد برامج الاستثمار ، وتحديد مواقع السياحة ، وإنشاء أنشطة تدريبية في مجالات مثل إدارة الفنادق . وهناك حاجة ، بوجه خاص ، إلى تعزيز مركز التدريب في مجال الخدمات الفندقية في دكوانه ، وتوفير المساعدة التقنية اللازمة لمساعدة هذه المدرسة على توسيع نطاق مناهجها الدراسية ، وزيادة برامجها التدريبية العملية . ويقدر إجمالي تكلفة المساعدة التقنية اللازمة لهذا القطاع بمبلغ ٢,٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة .

الاحتياجات المقدرة من المساعدة التقنية الفورية :	٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة
الاحتياجات المقدرة من المساعدة الرأسمالية الفورية :	٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة

خامسا - تكلفة الاحتياجات

١٥٦ - يورد الجدول المرفق موجزا للتكلفة المالية المقدرة للمساعدة التقنية والرأسمالية المطلوبة على الفور وفي الأجل المتوسط لتلبية احتياجات لبنان . وتغطي البرامج الفورية فترة تصل إلى ثلاث سنوات على أن يكون التركيز على السنة الأولى إلى السنتين الأوليين ، في حين تشير الفترة المتوسطة الأجل إلى البرامج التي تستغرق من ثلاث إلى خمس سنوات .

هاء ـ لبنان : التكاليف المقدرة للاحتياجات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

القطاع	المساعدة التقنية			المساعدة الرأسمالية		المجموع
	الفورية	المتوسطة الأجل	المجموع الفرعي	الفورية	المتوسطة الأجل	المجموع الفرعي	
١- حالات الطوارئ							
١-٢ المساعدة الطارئة	٣,٧	--	٣,٧	٤٠,٠	--	٤٠,٠	٤٣,٧
المجموع الفرعي	٣,٧	--	٣,٧	٤٠,٠	--	٤٠,٠	٤٣,٧
٢- المرافق الأساسية والخدمات							
٢-١ الاتصالات السلكية واللاسلكية	١,٥	--	١,٥	--	٨٥٠,٠	٨٥٠,٠	٨٥١,٥
٢-٢ الكهرباء	١٠,٠	--	١٠,٠	٨٢,٠	٨٠٠,٠	٨٨٢,٠	٨٩٢,٠
٢-٣ إمدادات المياه	٨,٥	٦,٥	١٥,٠	٢٥٠,٠	٢٥٠,٠	٥٠٠,٠	٥١٥,٠
٢-٤ البيئة	٩,٠	٧,٠	١٦,٠	٣٥,٠	٢٠٠,٠	٢٣٥,٠	٢٥١,٠
٢-٥ النقل	١٥,٠	--	١٥,٠	--	٩٣٠,٠	٩٣٠,٠	٩٤٥,٠
المجموع الفرعي	٤٤,٠	١٣,٥	٥٧,٥	٣٦٧,٠	٣ ٠٣٠,٠	٣ ٣٩٧,٠	٣ ٤٥٤,٥
٣- التنمية الاجتماعية والبشرية							
٣-١ الإسكان	٣,٠	--	٣,٠	--	--	--	٣,٠
٣-٢ التعليم	١٥,٥	--	١٥,٥	٤,٣	٤٨,٨	٥٣,٠	٦٨,٥
٣-٣ الصحة	١٦,٠	--	١٦,٠	--	٩,٠	٩,٠	٢٥,٠
٣-٤ العمل والشؤون المحية	٦,٠	--	٦,٠	--	--	--	٦,٠
المجموع الفرعي	٣٩,٥	--	٣٩,٥	٤,٣	٥٧,٨	٦٣,٠	١٠١,٥
٤- التخطيط والإدارة المدنية							
٤-١ الاحصاءات	٤,٠	١١,٠	١٥,٠	--	--	--	١٥,٠
٤-٢ التخطيط الوطني	٣,٠	--	٣,٠	--	--	--	٣,٠
٤-٣ الإدارة المدنية	١,٦	٤,٤	٦,٠	--	--	--	٦,٠
المجموع الفرعي	٨,٦	١٥,٤	٢٤,٠	--	--	--	٢٤,٠
٥- إعادة التنشيط في الميدان الاقتصادي							
٥-١ أعمال المصارف	٣,٠	--	٣,٠	--	--	--	٣,٠
٥-٢ الزراعة والتنمية الريفية	٧,٥	٧٤,٥	٨٢,٠	--	٣٠٠,٠	٣٠٠,٠	٣٨٢,٠
٥-٣ الصناعة	٩,٠	٨,٠	١٧,٠	--	--	--	١٧,٠
٥-٤ التجارة	--	٠,٥	٠,٥	--	--	--	٠,٥
٥-٥ الثقافة/السياحة	٦,٠	--	٦,٠	٧,٠	--	٧,٠	١٣,٠
المجموع الفرعي	٣٥,٥	٨٣,٠	١٠٨,٥	٧,٠	٣٠٠,٠	٣٠٧,٠	٣١٥,٥
المجموع	١٣٠,٣	١١١,٩	٢٣٣,٣	٤١٨,٢	٣ ٢٨٧,٨	٣ ٧٠٦,٠	٣ ٩٣٨,٣

سادسا - الاستنتاج

١٥٧ - كما هو مبين في الجدول المذكور أعلاه ، حددت البعثة احتياجات المساعدة التقنية للبنان بانها تبلغ ما مجموعه ٢٣٣,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مقسمة إلى مبلغ ١٢٠,٣ مليون دولار لازم فورا ومبلغ ١١١,٩ مليون دولار على المدى المتوسط . ويبلغ مجموع تقديرات الاحتياجات اللازمة من رأس المال لبضعة قطاعات مختارة - أساسا قطاعات الهيكل الاساسي مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والكهرباء ، وإمدادات المياه ، والبيئة ، وكذلك التعليم والزراعة - وهي تقديرات إرشادية جدا ، ٣,٧٠٦ بلايين دولار منها ٤١٨ مليون دولار لازمة فورا و ٣,٢٨٨ بليون دولار على المدى المتوسط . وبالإضافة إلى ذلك ، أشارت البعثة كذلك إلى أن من المطلوب أيضا معونة اغذية تبلغ قيمتها الكلية ٤٥ مليون دولار .

١٥٨ - ولاستيفاء احتياجات بهذا الشكل ، ليس هناك من شك في أن القوة الدافعة الاساسية لتعمير البلد لا بد وأن تأتي من القطاع الخاص ، من داخل لبنان ، وكذلك من رأس مال المغتربين اللبنانيين في الخارج . ويلزم القيام بكل جهد ممكن لاستغلال الموارد اللبنانية إلى أقصى حد ، نظرا لان المشاركة الفعالة للاموال الوطنية تشكل شرطا ضروريا لنجاح برنامج التعمير والتنمية . وفي نفس الوقت ، يتعين على منظومة الامم المتحدة وكذلك على المجتمع الدولي بأكمله ، أن يوليا انتباها خاصة في الدقة لمسالة تقديم مساعدة استراتيجية ومحفزة وتقنية في المجالات التي تحدث أقصى أثر عندما تعزز بأموال استثمارية أو بمساعدات أخرى .

١٥٩ - وفي حين أن الهيكل الاساسي اللبناني المدمر - الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والكهرباء ، وامدادات المياه - يمثل أولوية عليا دون أدنى شك ، فمن الواضح أيضا أن هذه ليس المجالات الوحيدة التي هي في حاجة ماسة إلى الإصلاح ؛ فيجب أيضا إيلاء نفس القدر من الاولوية للاحتياجات الإنسانية العاجلة واحتياجات التنمية البشرية للشعب اللبناني نفسه ، بالإضافة إلى هيكل إدرار الدخل نظرا لانه ما من شك في أن ثمة حاجة ماسة كذلك إلى الإصلاح "البشري" بعد ١٦ عاما من النزاع الدموي .

١٦٠ - ويجب أن تتركز جهود التعمير والتنمية في لبنان على بناء القدرة ، سواء أتمثل ذلك في إعادة الخدمات العامة إلى مستوى القدرة التشغيلية ؛ أو بناء القدرة الاستيعابية في القطاعين العام والخاص اللازمة لاستيعاب القدر الهائل من المساعدة

والاستثمار المطلوبين لإعادة بناء البلد ؛ أو بناء القدرة البشرية اللازمة لتوجيه التعمير وإدارة التنمية في هذا البلد الابي الموهوب للغاية .

١٦١ - واخيرا ، يتطلب إيجاد البيئة الاقتصادية والاجتماعية الصالحة للتعمير الوطني توافر عدد من الشروط ، اهمها الامن الوطني . واهم عمل واجهته الحكومة اللبنانية في هذه الشهور الاخيرة هو تعزيز السلطة الوطنية . وتعتبر الإجراءات الحازمة للحكومة الرامية إلى القضاء على نظام الحرب والعمل لاجل السلم والرفاهية الاقتصادية إنجازا ضخما . وانتهت بعثة الامم المتحدة المشتركة بين الوكالات بالإجماع إلى أنها "متفائلة تفاؤلا مشوبا بالحذر" بعودة السلم الدائم إلى ربوع لبنان ، ومن ثم فهي تدعو المجتمع الدولي ، في هذا السياق ، إلى مساعدة الشعب اللبناني في إعادة بناء هذا البلد الابي .

الحواشي

(١) للاطلاع على تفاصيل أكثر ، انظر تقرير مشروع عام ١٩٩١ الممول من برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، والمنفذ بواسطة إدارة التعاون التقني لاغراض التنمية في الامم المتحدة المعنون "لبنان : الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٨٨" . ومن الجدير بالذكر أن المؤشرات الاقتصادية المتوفرة عن الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ كلها ، تشير إلى أن مستوى النشاط الاقتصادي بما يكون قد وصل إلى أوجه في عام ١٩٨٨ . وأرقام الناتج القومي الإجمالي لعامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ليست متوفرة بعد ، وإن كان من المقدر أن الناتج القومي الإجمالي قد انخفض بنسبة ١٥ إلى ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٩ وبنسبة ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٠ .

(٢) انشئ الصندوق الاستئماني للامين العام لتعمير لبنان وتنميته في عام ١٩٧٨ بموجب قرار الجمعية العامة ١٤٦/٣٣ . وهذا الصندوق عبارة عن وسيلة يمكن للامم المتحدة من خلالها تعبئة الموارد اللازمة للوفاء باحتياجات المساعدة التقنية والاحتياجات الرأسمالية للبنان من خلال منظومة الامم المتحدة . وكان استخدام الصندوق محدودا للغاية حتى الآن نظرا لان البيئة لم تكن تسمح بالتعمير والتنمية ولان مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث قام مباشرة فيما بعد بمعالجة الاحتياجات البشرية بالتعاون الوثيق مع مكتب تنسيق المساعدة المقدمة من الامم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته . ولا ينبغي الخلط بين الصندوق الدولي لتقديم المساعدة إلى لبنان وبين الصندوق الاستئماني للامين العام . وقد اقترح إنشاء الصندوق الدولي لتقديم المساعدة إلى لبنان في اتفاق الطائف لمعالجة الاحتياجات الرأسمالية للبنان وحدد رأس مال الصندوق ببليونين من دولارات الولايات المتحدة . بيد أن الصندوق لم ينشأ بعد بسبب عدد من الاسباب ولا سيما أزمة الخليج وعدم الاستقرار الداخلي في البلد سابقا . وسيدير الصندوق مجلس أمناء مستقل ومن المتصور أن تقدم البلدان العربية نصف رأس مال الصندوق في حين سيقدم المانحون الغربيون النصف الآخر . وتبين المؤشرات أن الحكومة وجامعة الدول العربية ستحاولان إنشاء الصندوق رسميا خلال الدورة القادمة للجمعية العامة البادئة في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(٣) عوض هذه الخسارة تحويل ٥٠٠ مليون دولار من أصل ٧٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تمثل ودائع متبقية يحتفظ بها اللبنانيون في المصارف الكويتية . وللإطلاع على تفاصيل أكثر انظر دراسة أُعدت مؤخرا بتكليف من برنامج الامم

الحواشي (تابع)

المتحدة الإنمائي - مروان اسكندر ، أثر حرب الخليج على الاقتصاد اللبناني ، ١٦ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٤) بحلول منتصف تموز/يوليه ١٩٩١ ، قدر عدد العائدين إلى لبنان لقضاء أجازتهم بـ ٠٠٠ ٣ لبناني في اليوم ورغما عن أنه ليس من الواضح عدد اللبنانيين الذين اختاروا البقاء ، يعتقد بأن هذا العدد كبير .

(٥) يتألف القطاع العام في لبنان من الحكومة المركزية ، ووكالات مختلفة على صعيد الحكومة المركزية ، ومجالس البلديات ، ومؤسسات عامة غير مالية . وثمة وكالة حكومية ذات سلطات تنفيذية هامة واستقلال مالي واسع الإطار تسمى مجلس الإنماء والإعمار . والوكالات الحكومية ذات الاستقلال المالي والتنفيذي المحدود هي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ومصالح المرافئ ، ومصالح المياه ، ومؤسسات البحوث ، ومصالح الري ، وشركة كهرباء لبنان . والكيان المسيطر في القطاع العام هو الخزينة التي تتلقى الفوائض من كيانات القطاع العام وتمول ما يحدث فيها من عجز .

التذييل ١

اختصاصات البعثة

الحالة الراهنة

إن لبنان ، بعد ستة عشر عاما من الحرب الاهلية ، عازم الآن على إعادة بناء اقتصاده الذي خربته الحرب وتوفير الفرصة لشعبه للمشاركة مرة أخرى في تنمية بلده .

والمهمة التي أمامه مهمة معقدة وإن كانت تتيح في نفس الوقت فرصة للاستفادة من الآراء والنهج الجديدة والخلاقة . والبيانات الاحصائية المتوفرة حاليا غير كافية إلى حد بعيد وإن كانت المعلومات المتوفرة تشير إلى أن الحالة في البلد قد تدهورت إلى حد كبير خلال الفترة التي أعقبت بدء الحرب الاهلية في عام ١٩٧٥ وبصفة خاصة خلال السنتين الماضيتين . وقبل نشوب الحرب ، كان اقتصاد لبنان من أقوى اقتصادات المنطقة ، وكان يضم قطاعات صناعية وزراعية ومالية نابضة بالحياة . وكانت بيروت هي المركز المصرفي والمالي للشرق الاوسط . وكانت مشاركة الحكومة في الشؤون الاقتصادية قليلة جدا وكان القطاع الخاص مفعما بالنشاط .

ومنذ بدء الحرب ، دمر الكثير من قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة . وانتقلت صناعة الخدمات ، ولا سيما المصارف إلى الخارج . وخرج من البلد أفضل المدربين والمتعلمين فيها . وأهمل الهيكل الاساسي الوطني والخدمات الاجتماعية بالضرورة وتعطلا عن العمل . وتضررت نوعية الحياة والفرص البشرية إلى حد هائل في الـ ١٦ سنة الماضية . واليوم يقع لبنان في المرتبة الثامنة والثمانين بين ١٣٠ بلدا من حيث الرقم القياسي للتنمية البشرية الذي وضعه برنامج الامم المتحدة الانمائي .

وقد أوجد اقتصاد الحرب حقائقه الاقتصادية الخاصة به وحلت الانشطة الاقتصادية غير النظامية محل القطاعات الصناعية وقطاعات الخدمات القوية في حالة سيطر فيها الاقتصاد الموازي على قطاعات كثيرة . وقفزت نفقات القطاع العام إلى أعلى ؛ فقبل الحرب ساهم القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٢ في المائة في حين قدر البنك الدولي إسهامه فيه في عام ١٩٨٣ بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا .

وقد أدت زيادة النفقات على القطاع العام/الدفاع والخسارة في إيرادات الضرائب وغيرها من الإيرادات إلى وجود دين خارجي قدر في نهاية عام ١٩٩٠ بمبلغ ٥١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وقد حد استمرار النزاع ، وانعدام الامن الشخصي ، وانخفاض الإيرادات العامة ، وارتفاع مقدار الدين المحلي والخارجي وقلة المساعدة الإنمائية الخارجية من قدرة الحكومة على بدء التعمير والإصلاح . والآن تسعى حكومة لبنان إلى الحصول على مساعدة خارجية ومشاركة نشطة من القطاع الخاص للاشتراك في إعادة بناء البلد .

ولاية البعثة

في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ أبلغت حكومة لبنان الامين العام للامم المتحدة بنجاحها في إحكام السيطرة على منطقة بيروت الكبرى وطلبت مساعدة الامم المتحدة في مهمة الإصلاح والتعمير . وأعقب هذا تطورات أخرى ، فأرسلت بعثة أمنية من قبل الامم المتحدة الى لبنان أدت الى قيام الامم المتحدة بخفض التصنيف الامني من المرحلة الخامسة الى المرحلة الاولى مما يسر الاضطلاع بتنشيط الجهود اللازمة ووفر الإمكانيات المتطلبة ، لتكوين بعثة مشتركة بين الوكالات تابعة لمكتب تنسيق المساعدة المقدمة من الامم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته .

وعلى أساس ما ذكر أعلاه وقرار الجمعية العامة ٤٥/٢٢٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ وكذلك القرارات السابقة المتعلقة بالمساعدة في تعمير لبنان وتنميته ، ينوي الامين العام إرسال بعثة لتقدير احتياجات البلد الفورية والاحتياجات الطويلة الاجل وتوجيه نداء لتقديم مساعدة دولية من أجل إصلاح وتنمية لبنان في المجالين الاجتماعي والاقتصادي .

ناتج البعثة

تقرير يتضمن تقديرا مبدئيا للاحتياجات سيوجز الاحتياجات والبرامج ذات الاولوية اللازمة لاحتياجات لبنان في مجال الإصلاح والتعمير والتنمية القابلة للإدامة . وسيشكل التقرير إطارا يجري فيه التركيز بصفة أولوية على الاحتياجات الفورية للبلد بهدف تحقيق التنمية في الاجل الطويل وبمشاركة نشطة من القطاع الخاص . وسيقدم هذا الإطار تكاليف مقدرة ، والمقصود منه أن يشكل الاساس لنداء يوجهه الامين العام إلى المجتمع الدولي .

وستقدم الوثيقة تقييما للاحتياجات الإجمالية من منظور مشترك لمنظومة الامم المتحدة ، مستكملا بذلك أي تقييمات قطاعية أو تخصصية أخرى قد تكون مخططة أو تقوم بتنفيذها كيانات أخرى .

ووكالات الامم المتحدة المتخصصة ذات الصلة مدعوة إلى الاشتراك في هذه الممارسة من خلال القيام بتقييم الاحتياجات المبدئي ، يعقبه ، حسب الاقتضاء ، إيفاد بعثات تقييم محدد بالتنسيق مع مكتب تنسيق المساعدة المقدمة من الامم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته .

أنشطة البعثة

لإعداد الإطار ، ستضطلع البعثة ، في جملة أمور ، بما يلي :

(أ) استعراض الحالة الاجتماعية - الاقتصادية العامة في البلد ، على ضوء آثار الحرب الاهلية والتطورات الحاصلة في المنطقة ؛

(ب) استعراض جميع التقارير المتوفرة والمعلومات المتاحة المتعلقة بالاحتياجات العاجلة في مجال الإصلاح والتعمير (قائمة التقارير المتوفرة في التذييل الاول) ؛

(ج) مناقشة الحالة الراهنة في لبنان والاولويات الانمائية العاجلة والوطنية ، وإطار السياسة والاستراتيجيات مع السلطات الحكومية ذات الصلة ؛

(د) تقدير الاحتياجات العاجلة والفورية في مجال التعمير والإصلاح ، ومن بينها ، في جملة أمور ، تعمير الخدمات والمرافق الاساسية ؛ إصلاح الادارة العامة ؛ إعادة انشاء القاعدة الاحصائية وتقديم الدعم للقطاع الخاص ؛

(هـ) استعراض الخطط والاستراتيجيات والسياسات في جميع القطاعات ذات الاولوية ؛

(و) القيام ، على ضوء ما ذكر أعلاه ، وإلى أقصى حد ممكن ، بتقدير احتياجات التعمير والإصلاح والاحتياجات المطلوبة من رأس المال الاستثماري ؛ تحديد دور الاستثمار في القطاع العام والخاص في الوفاء بالاحتياجات المعلن عنها ؛

(ز) إجراء تقدير عام للاحتياجات من المساعدة التقنية اللازمة للتنمية القابلة للإدامة في مجالات مثل : إيجاد العمل ، تنمية الموارد البشرية بما في ذلك التدريب والتعليم ؛ إصلاح الإدارة المدنية ، بما في ذلك استعراض الهياكل والسياسات المؤسسية والبرامج المتعلقة بإدرار الدخل والضرائب ، وتدريب موظفي الادارة العامة ؛ والتخطيط الطويل الاجل ؛ وتعزيز القطاع الخاص ، والقطاع التجاري والقطاعات المنتجة الاخرى ، بما في ذلك الزراعة ؛ وتعزيز الخدمات ، بما في ذلك الصحة والتعليم والإسكان والبيئة ؛ وتقديم الخدمات لاكثر الفئات ضعفا وخاصة الاطفال والمسنين والمعوقين والمشردين ؛ وضمان المشاركة التامة للمرأة في جميع مراحل العملية الإنمائية .

منهجية البعثة

ستناقش منهجية البعثة مع المسؤولين في حكومة لبنان ، وبصفة خاصة مجلس الإنماء والإعمار الذي سيمثل جهة الوصل للبعثة . وتنوي البعثة بدء عملها كفريق ليوم واحد تجري فيه الإفادة بالمعلومات وتبادل المعلومات ثم تمضي في اليومين التاليين إلى عقد اجتماعات سياسة مع كبار المسؤولين في الحكومة (رئيس الجمهورية ، ورئيس الوزراء ، ووزير الخارجية ، ووزير التخطيط ، ووزير المالية ، على سبيل المثال) ومع كبار الموظفين الذين يتناول اختصاصهم أكثر المجالات تأثرا مثل المياه/المجاري ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والاحتياجات اللازمة في مجال الطاقة والصحة الاساسية . وفي الايام الثلاثة أو الاربعة التالية ، ستنقسم البعثة وفقا لتخصصات أفرادها وستجري زيارات موقعية وميدانية على النحو الملائم .

وعند وضع الإطار المظلي العريض وجمع البيانات المتوفرة ، ستجتمع البعثة كفريق لتقييم الثغرات المطلوب سدها في الإطار الزمني المتبقي للبعثة . وسيستغل الوقت الباقي للبعثة في استكمال التقديرات الإنفرادية في كل مجال من مجالات التخصص وفي وضع موجز مشروح لكل التقرير .

ومع أن الوكالات ستقوم بتسمية المشتركين ، سيكون كل مشترك في هذه البعثة متخصصا تخصصا يسمح له بوضع تقديرات "في الميدان" للاحتياجات والتكاليف اللازمة كل في مجال خبرته الفنية . ولكيما يبلغ العمل حده الاقصى ، سيلزم تزويد كل مشترك بنظير متفرغ تفرغا تاما طوال مدة البعثة . وستتوصل البعثة بكاملها خلال أيامها الاخيرة ، الى توافق آراء بشان موجز التقرير .

ومن الجدير بالذكر أن ناتج البعثة سيتألف من تقدير مبدئي للاحتياجات قد تتبعه صياغة مفصلة لتقديرات محددة وصياغة برامج المساعدة التقنية/الرأسمالية على نحو مفصل من قبل حكومة لبنان ووكالات الامم المتحدة والقطاع الخاص .

المشتركون في البعثة

قائد البعثة : الدكتور محمد إ. نور ، مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الاقليمي للدول العربية واوروبا ، برنامج الامم المتحدة الإنمائي

ممثل (ممثلو) وكيل الامين العام ، رونالد أ . سبيرس ، مكتب تنسيق المساعدة المقدمة من الامم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته

مكتب تحضير التقرير : مكتب تنسيق المساعدة المقدمة من الامم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته/برنامج الامم المتحدة الإنمائي

الوكالات والمشتركون (انظر أسماء المشتركين في البعثة الواردة أدناه)

الترتيبات اللوجستية/الإدارية سينسقها مكتب برنامج الامم المتحدة الإنمائي في بيروت بمساعدة من الوكالات والبرامج الاخرى

الجدول الزمني المؤقت لعام ١٩٩١

١٤ تموز/يوليه : الوصول إلى بيروت

١٥ - ١٧ تموز/يوليه : الاجتماع بحكومة لبنان ، بما في ذلك رئيس الجمهورية ، ورئيس الوزراء وغيرهما من الوزراء الاساسيين وممثلي القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ذوي العلاقة

١٨ - ٢١ تموز/يوليه : زيارات ميدانية

٢٢ - ٢٤ تموز/يوليه : جمع موجز تفصيلي للتقرير وعقد جلسة إعلامية مع رئيس الجمهورية اللبنانية

٢٤ تموز/يوليه : مغادرة بيروت

١٥ آب/اغسطس : وضع التقرير في صيغته النهائية

قائمة المشاركين في البعثة

الدكتور محمد نور
رئيس الفريق
مساعد المدير ، والمدير الاقليمي للمكتب الاقليمي للدول العربية واوروبا
برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، نيويورك

السيد جورج ابو جوده
الموظف المسؤول بالوكالة
برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، بيروت

السيد كريستر إلفرسون
الممثل المقيم المعيّن
برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، بيروت

السيد جون هندرا
موظف منطقة
شعبة البرامج القطرية بالمكتب الاقليمي للدول العربية واوروبا
برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، نيويورك

السيد بهمان كيا
الرئيس بالإنابة
شعبة دعم البرامج بالمكتب الاقليمي للدول العربية واوروبا
برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، نيويورك

السيدة ايندو تشاكرافارتي
موظفة شؤون سياسية
مكتب وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة
وخدمات الامانة العامة ، نيويورك

السيد كريستيان دي كليرك
المساعد الخاص لمنسق مساعدة الامم المتحدة في تعمير لبنان وتنميته

الدكتور فاتح السامائي
مستشار صحي اقدم للشرق الاوسط وشمال افريقيا
اليونيسيف ، عمان ، الاردن

السيد انتوني لاتهام
ممثل
اليونيسيف ، بيروت

السيد تساغا ووركو
اخصائي برامج بشعبة السياسات التنفيذية وشؤون السياسات والتحليل القطاعي
اليونسكو ، باريس

السيد مهدي الحافظ
موظف برامج اقدم للانشطة الاقليمية العربية
اليونيدو ، فيينا

السيد غيورغيوس انيستيس
موظف تنمية
اليونيدو ، فيينا

السيد عبدالمولى الصلح
الممثل الاقليمي للشرق الاوسط
مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، القاهرة

السيد رفيق سعيدي
ضابط اتصال
مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، بيروت

السيد جيري كرامل
موظف تنسيق
فرع تنسيق الإغاثة
مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، جنيف

السيد ميشيل رامبور
مستشار الإدارة المدنية
إدارة التعاون التقني لاغراض التنمية ، الامم المتحدة ، نيويورك

السيد عبدالله زعبي
مستشار اقليمي للادارة والتدريب
إدارة التعاون التقني لاغراض التنمية ، الامم المتحدة ، نيويورك

السيد عادل قرطاسي
مساعد لمساعد المدير العام
منظمة الاغذية والزراعة ، روما

السيد اكسل باي
ممثل
منظمة الاغذية والزراعة ، بيروت

السيد مفيد أبو شقرة
الممثل الاقليمي بالإنابة للشرق الاوسط
منظمة الطيران المدني الدولية ، القاهرة

السيد تشارلز مانتن
خبير استشاري
منظمة العمل الدولية ، جنيف

السيد نبيل كسروي
رئيس شعبة أوروبا والشرق الاوسط
مكتب تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية
الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، جنيف

الدكتور محمد عادل جلول
مدير العمليات
برنامج الاغذية العالمي ، بيروت

الدكتور أبو الفضل رحماني
ممثل المنظمة ومنسق البرامج
منظمة الصحة العالمية ، بيروت

الانسة كارن راسموسن
محللة مالية اقدم بقسم البنية الاساسية
البنك الدولي ، واشنطن

السيد إيلي جان سعف
مدير
وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، بيروت

السيد مروان محسن
رئيس شعبة النقل والاتصالات
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، بيروت

السيد لبيب عبدالنور
رئيس شعبة الإحصاءات
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، بيروت

السيد نبيل أبو ضرغام
موظف مسؤول بالإنابة
مركز الامم المتحدة للإعلام ، بيروت

برنامج البعثة لعام ١٩٩١

الاثنين ١٥ تموز/يوليه

٨/٣٠ - ١٠/٣٠ اجتماع تنظيمي عام (في قاعة الاجتماعات بفندق بريستول)

١١/٠٠ مقابلة رسمية مع فخامة الياس هراوي رئيس الجمهورية اللبنانية

١٢/٠٠ اجتماع مع السيد فضل شلق ، رئيس مجلس التنمية والإعمار ، ومع أعضاء المجلس

١٤/٠٠ غذاء بدعوة من السيد شلق ، رئيس مجلس التنمية والإعمار

١٦/٠٠ اجتماعات قطاعية مع مسؤولين وزاريين

١٨/٣٠-٢٠/٣٠ اجتماع عام مع فريق البعثة

الثلاثاء ١٦ تموز/يوليه

طوال اليوم اجتماعات مع سلطات وطنية (مستانفة)

١٨/٣٠-٢٠/٣٠ اجتماع عام مع فريق البعثة ، وجلسة معلومات امنية من هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، ومن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان

الاربعاء ١٧ تموز/يوليه

٩/٠٠ - ١١/٠٠ مجلس التنمية والإعمار ، بعبدا - اجتماعات قطاعية

- الزراعة والتنمية الريفية
- تنمية القطاع الخاص
- الصناعة
- التعليم

١١/٣٠-١٣/٣٠ مجلس التنمية والإعمار ، بعبدا - اجتماعات قطاعية
- الصحة
- الفوث والتشرد
- الاتصالات السلكية واللاسلكية
- الاحصاءات

١٨/٠٠-٢٠/٣٠ زيارة ميدانية لوسط المدينة في بيروت (انظر القائمة المرفقة) مع مجلس التنمية والإعمار

الخميس ١٨ تموز/يوليه

٩/٠٠ - ١١/٠٠ مجلس التنمية والإعمار ، بعبدا ، اجتماعات قطاعية
- الاقتصاد والبنية الاساسية
- القوى العاملة
- اللاجئون الفلسطينيون
- مياه المنازل وتصريف النفايات

١١/٣٠-١٣/٣٠ مجلس التنمية والإعمار ، بعبدا - اجتماعات قطاعية
- الإصلاح الإداري
- النقل الجوي والبحري والبري
- الإسكان
- الكهرباء

١٧/٠٠-٢١/٣٠ زيارة ميدانية إلى بيروت الكبرى (انظر القائمة المرفقة)

الجمعة ١٩ تموز/يوليه

٨/٣٠ السفر إلى منطقة البقاع

١٠/٠٠-١٢/٠٠ دعوة من السيد م. دلول وزير الزراعة لافتتاح مركز بحوث تل عمارة

١٧/٣٠-١٨/٣٠ اجتماع عام مع فريق البعثة

١٨/٣٠-٢٠/٣٠	اجتماع مع شخصيات قيادية من القطاع الخاص ومع ممثلين عن منظمات غير حكومية جلسة عامة

السبت ٢٠ تموز/يوليه

٨/٠٠- ١٧/٠٠	زيارات ميدانية إلى مواقع اثرية في صور وإلى مشاريع التنمية الاجتماعية في المناطق المجاورة لها مقابلة مع السيد حليم فياض محافظ جنوب لبنان ، ومع قائد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان اللواء لارس - ايريك فالغرين
١٨/٣٠-٢٠/٣٠	اجتماع عام مع فريق البعثة

الاحد ٢١ تموز/يوليه

تحضير مشاريع التقارير الموجزة

الاثنين ٢٢ تموز/يوليه

مواصلة الاجتماعات الثنائية . ومراجعة مشاريع التقارير الموجزة

١٧/٠٠	اجتماع محيط رفيع المستوى مع اللجنة العليا للتعاون الاقتصادي
١٩/٠٠	اجتماع عام مع فريق البعثة

الثلاثاء ٢٣ تموز/يوليه

اجتماعات ثنائية (مستأنفة)

١٨/٣٠	اجتماع عام مع فريق البعثة

الاربعاء ٢٤ تموز/يوليه

طوال اليوم	تقديم التقارير القطاعية المطلوبة

الخميس ٢٥ تموز/يوليه

طوال اليوم — استعراض وجمع مشروع تقرير يوجز المهمة (الامانة)

الجمعة ٢٦ تموز/يوليه

كتابة التقرير (الامانة)

١٧/٣٠ — مؤتمر صحفي شامل المواضيع (الامانة وممثلو الوكالات المحلية)

١٩/٠٠ — اجتماع محيط مع مجلس التنمية والإعمار (الامانة وممثلو الوكالات المحلية)

خط السير في بيروت : وسط المدينة والاحياء الجنوبية

وسط المدينة في بيروت
رأس النبع
الطيونة
عين الرمانة
غبيري
الشياح
حارة حريك
برج البراجنة
الجامعة اللبنانية
حدث
كفر شيما
بيروت

خط السير في بيروت الكبرى

الطيونة
طريق صيدا القديم
الشويفات
عرمون
عيتات
سوق الغرب
عاليه
شرتون
بحمدون
صوفر
حمانا
بمريم
صاليمة
متين
عينطورة
بولونيا
ضهور الشوير
العيرون
الدوار
القليعات
دكوانة
الدورة
سن الفيل
بيروت

التذييل ٢

لبنان : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية الاخيرة(١)

المساحة	٤٥٢ ١٠ كلم مربع
السكان ١٩٨٨	٣,١ مليون نسمة(٢)
الناتج القومي الإجمالي (١٩٨٨)	٩٣٥ ٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة(٣)
نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (١٩٨٨)	٢٧٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة
الدرجة/الرقم القياسي للتنمية البشرية في تصنيف برنامج الامم المتحدة الإنمائي	٠,٥٩٢/٨٨(٤)
المؤشرات الاجتماعية :	
متوسط معدل النمو السكاني	٠,٧ في المائة(٥)
كثافة السكان (١٩٩٠) ، لكل ٠٠٠ ١ هكتار	٨٩٩ ٣ نسمة(٦)
نسبة سكان الريف الى سكان الحضر (١٩٩٠)	١٦ : ٨٤(٧)
القوى العاملة ، النسبة المئوية من المجموع (١٩٨٨-١٩٨٩)	٣٠,١ في المائة(٨)

(يتبع)

التذييل ٢ (تابع)

الإلمام بالقراءة والكتابة ، في عمر ١٥ وما فوق ، الرجال (النساء) (١٩٨٤-١٩٨٨)	٨٦ في المائة (٦٩ في المائة)(٩)
متوسط عدد سنوات الدراسة (١٩٨٠)	٤,٤ سنة(١٠)
المتخرجون من المرحلة الدراسية الثالثة ، النسبة المئوية في الفئة العمرية (١٩٨٦-١٩٨٨)	٢,٩ في المائة(١١)
متوسط عدد الاشخاص لكل مستوصف (١٩٩١)	٣ ٩٨٥ نسمة(١٢)
عدد الاطباء لكل ٠٠٠ ١٠ نسمة (١٩٩١)	١٤,٣٦ طبيبا(١٣)
الوحدات الحرارية اليومية المتوفرة (١٩٨٤-١٩٨٦)	١٢٥ في المائة(١٤)
معدل الوفيات دون الخامسة (١٩٩٠)	٠٠٠/٤٣ ١ مولود(١٥)
العمر المتوقع عند الولادة (١٩٩٠)	٦٦,١ سنة(١٦)
معدل الخصوبة (١٩٩٠)	٣,٦ طفل/امرأة(١٧)
المؤشرات الاقتصادية :	
الناتج المحلي الإجمالي (١٩٨٨)	٣,٢٧٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

(يتبع)

التذييل ٢ (تابع)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (١٩٨٨)	١,٠٥٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة
معدل التضخم (الرقم القياسي لاسعار المستهلكين) (١٩٩٠)	٧٥ في المائة (١٨)
النسبة المئوية من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة	٣٠ في المائة
قيمة الصادرات (١٩٩٠)	٧٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (١٩)
قيمة الواردات (١٩٩٠)	١,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
حجم الواردات من الحبوب (١٩٨٩)	٥٥٨ ٠٠٠ طن متري (٢٠)
ميزان المدفوعات (١٩٩٠)	-٢,٠٠ بليون (٢١)
مجموع الدين الخارجي (١٩٨٩)	٥٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (٢٢)
الدين الداخلي (١٩٩٠)	١ ٦٣٥ مليون ليرة لبنانية

(يتبع)

التذييل ٢ (تابع)

مجموع الاحتياطي (فيما عدا الذهب) (١٩٩٠)	٧٠٠ مليـ دولارات المتحدة
مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المستلمة (١٩٨٩)	١٣٢ مليـ دولارات المتحدة
المعونة الغذائية المستلمة (١٩٨٩)	٣٠ مليـ دولارات المتحدة
المؤشرات البيئية :	
المياه المتوفرة لكل شخص ، موسم الشتاء/الصيف (١٩٩٠)	٦٧/٨٨ لـ
وجود التلوث في مصادر المياه المنزلية ، الريفية/الحضرية ، النسبة المئوية من المجموع (١٩٩٠)	٦٦/٧٨ في
مجموع السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة الريف/الحضر ، نسبة مئوية من المجموع (١٩٨٥-١٩٨٨)	٨٥ فـ في المـا
مساحات الاراضي المحمية ، النسبة المئوية من المجموع	٠,٣ في ١
إنتاج الطاقة ، متوسط النمو (١٩٨٠-١٩٨٩)	-٢,٩ في
استهلاك الطاقة ، متوسط النمو (١٩٨٠-١٩٨٩)	٣,٦ في ١

التذييل ٢ (تابع)

الواردات من الطاقة ، النسبة المئوية من الواردات (١٩٨٩)	٧ في المائة		
تشكيل الناتج المحلي الاجمالي (١٩٨٨)[٣١] :		الانتاج الزراعي (١٩٨٨)[٣٢] :	
التجارة	١٠,٦ في المائة	الحبوب	٤,٦ في المائة
الزراعة	٢٠,٥ في المائة	البطاطا	١٢,٤ في المائة
الصناعة التحويلية	١٠,٠ في المائة	الشمندر السكري	٥,٦ في المائة
البناء	٢٨,١ في المائة	الخضار	٢٠,٤ في المائة
الخدمات غير المالية	١٧,٥ في المائة	الفواكه	٥٤,٦ في المائة
الخدمات المالية	٨,٠ في المائة	الزيتون	٢,٥ في المائة
الادارة العامة	٥,٢ في المائة		
تشكيل الصادرات (١٩٨٨)[٣٣]		الخدمات غير المالية (١٩٨٨)[٣٤] :	
الملابس	١٩,٦ في المائة	النقل	٣٦,٣ في المائة
المجوهرات	١٥,٣ في المائة	الصحة	١٥,٣ في المائة
الاغذية والمشروبات	٩,٢ في المائة	الفنادق/المطاعم	١٤,٥ في المائة

(يتبع)

التذييل ٢ (تابع)

المنتجات المعدنية	٥,٧ في المائة	التعليم (الخاص)	٨,٠ في المائة
منتجات الالومونيوم	٥,٠ في المائة	الايجار	٧,٥ في المائة
المصنوعات الاخرى	٤٥,٢ في المائة	الخدمات الاخرى	١٨,٤ في المائة

حواشي التذييل ٢

(١) تظل البيانات الاخيرة والدقيقة غير متوفرة في لبنان .

(٢) UNDP/LEB/89/001 ، إدارة التعاون التقني لاغراض التنمية ، "لبنان : الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٨٨" ، ١٩٩١ . تشمل التقديرات الفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات ولا تشمل المقيمين داخل المخيمات . وان تقرير البرنامج الإنمائي عن التنمية البشرية لعام ١٩٩١ يقدر عدد السكان بحوالي ٢,٧ مليون نسمة في عام ١٩٩٠ .

(٣) تقديرات الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي مستقاة من الدراسة UNDP/LEB/89/001 ، ص ص ٦٩ و ٧٠ من النص الانكليزي .

(٤) برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، "تقرير عن التنمية البشرية ، ١٩٩١" .

(٥) اليونسكو ، "بعثة تقييم الاحتياجات في ميداني التعليم والتراث الثقافي : لبنان" ، أيار/مايو ، ١٩٩١ ص ٢ من النص الانكليزي .

(٦) تقرير عن التنمية البشرية ، ص ١٦٠ من النص الانكليزي .

(٧) تقرير عن التنمية البشرية ، ص ١٣٦ من النص الانكليزي .

(٨) المرجع نفسه ، ص ١٥٠ من النص الانكليزي .

(٩) اليونسكو ، ص ٢ من النص الانكليزي .

(١٠) تقرير عن التنمية البشرية ، ص ١٢٨ من النص الانكليزي .

(١١) المرجع نفسه ، ص ١٢٨ من النص الانكليزي .

(١٢) اليونيسيف ، "تحليل حالة الاطفال والنساء في لبنان" ، حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(١٣) اليونيسيف ، الصفحة ٤٠ من النص الانكليزي .

(١٤) تقرير عن التنمية البشرية ، ص ١٢٢ من النص الانكليزي .

(١٥) اليونيسيف ، ص ١٨ من النص الانكليزي ، اشارت الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٩٠ المشتركة بين وزارة الصحة واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية الى اوجه التفاوت الكبيرة في معدلات الوفيات حسب المناطق .

(١٦) المرجع نفسه ، ص ١٢٢ من النص الانكليزي .

(١٧) المرجع نفسه ، ص ١٦٠ من النص الانكليزي .

(١٨) صندوق النقد الدولي ، "لبنان : التطورات الاقتصادية الاخيرة" ، شباط/فبراير ١٩٩١ ، ص ٢ من النص الانكليزي .

(١٩) الارقام المتعلقة بالصادرات والواردات مستقاة من صندوق النقد الدولي ، ص ٣ من النص الانكليزي .

(٢٠) البنك الدولي ، "تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٩١" ص ٢١١ من النص الانكليزي .

(٢١) صندوق النقد الدولي ، ص ٣ من النص الانكليزي . باستثناء التغيرات في القيمة بالنسبة لصافي الاصول الاجنبية في مصرف لبنان .

(٢٢) البنك الدولي ، ص ٢٤٤ من النص الانكليزي .

(٢٣) صندوق النقد الدولي ، ص ٣ من النص الانكليزي .

(٢٤) تقرير عن التنمية البشرية ، ص ١٥٤ من النص الانكليزي .

(٢٥) تقدير تقريبي قدمه مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث .

(٢٦) اليونيسيف ، ص ٣ من النص الانكليزي . يشمل المياه المخصصة للصناعات والخدمات العامة الخ .

(٢٧) المرجع نفسه ، ص ٣١ من النص الانكليزي .

(٢٨) تقرير عن التنمية البشرية ، ص ١٣٦ من النص الانكليزي .

(٢٩) البنك الدولي ، ص ٢٦٩ من النص الانكليزي .

(٣٠) المرجع نفسه ، ص ٢١٢ من النص الانكليزي .

(٣١) UNDP/LEB/89/001 ، ص ٦٣ من النص الانكليزي .

(٣٢) صندوق النقد الدولي ، ص ٤٤ من النص الانكليزي .

(٣٣) UNDP/LEB/89/001 ، ص ٣٠ من النص الانكليزي .

(٣٤) المرجع نفسه ، ص ٣٤ من النص الانكليزي .

- - - - -